

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون

الجلسة ١٨

الأربعاء، ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد إيسي (كوت ديفوار)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠

رغم العديد من المهام الصعبة التي تعين على الأمم المتحدة أن تضطلع بها في السنة الماضية. ويتمنى وفدي للسيد إنسانالي خيرا في مساعيه المستقبلية.

خطاب السيد باكليي مولوزي، رئيس جمهورية ملاوي

لقد أثبت الأمين العام السيد بطرس بطرس غالي، مرة أخرى أنه الشخص المناسب لقيادة منظمنا وهي تواصل الاضطلاع بمسؤوليات أكبر، ولا سيما في مجال صيانة السلم والأمن الدوليين. لقد قاد الأمين العام المنظمة باقتدار بالاستجابة بأكبر قدر من الإيجابية للعديد من حالات الصراع التي أحاقت بالعالم اليوم. وتؤيد حكومتي جهوده الجمة الرامية إلى كفالة السلم والأمن والنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية حول العالم. ونتمنى له كل الخير في الاضطلاع بمهامه الشاقة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تستمع الجمعية أولا إلى خطاب يليه رئيس جمهورية ملاوي.

اصطحب السيد باكليي مولوزي، رئيس جمهورية ملاوي، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): نيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة برئيس جمهورية ملاوي، فخامة السيد باكليي مولوزي، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

إذ أخطب الجمعية اليوم، بعد مرور ٣٠ عاما على المرة الوحيدة التي خاطب فيها سلفي الجمعية، أحمل معي رسالة أمل وصداقة متجددين من شعب جمهورية ملاوي الحديثة العهد بالديمقراطية إلى جميع شعوب كل الدول الممثلة هنا في هذا الصباح. إن ملاوي المتحررة من جميع مخاوفها من ذاتها، تعانق ببسالة بقية أسرة الأمم؛ وملاوي المتحررة من العزلة التي فرضتها على نفسها، تقف على أهبة الاستعداد للاشتراك بنشاط في الجهود الرامية إلى إيجاد حلول دولية لمشاكل عصرنا.

الرئيس مولوزي (ملاوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أهنيكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين. إن ملاوي فخورة بكم وببلدكم، كوت ديفوار، وأنتم تمثلون افريقيا في هذا المنصب البالغ الأهمية. وكلتي ثقة في أنكم ستقودون مداولات الجمعية إلى خاتمة ناجحة.

أنضم إلى الوفود الأخرى في الإشادة بسلفكم، سعادة السيد صموئيل إنسانالي ممثل غيانا. لقد اضطلع السيد إنسانالي بولايته على أتم وجه بالفعل،

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة. وعندما ترد نجمة (*) بعد نتيجة تصويت مسجل و/أو تصويت بنداؤه الأسماء، فيرجى الرجوع إلى مرفق المحضر.

94-86539

والمنظمات غير الحكومية التي شاركت في عملياتنا الانتقالية على المساعدة القيمة التي قدمتها إلى ملاوي أثناء هذه المرحلة الحرجة والحساسة للغاية من تطور أمتنا. ويحدوني صادق الأمل بأن ينظر شركاؤنا في عملية التحول الديمقراطي في السبل التي يمكنهم بها مواصلة العمل مع الشعب الملاوي وهو يواجه العديد من المشاكل الخطيرة الناشئة عن أوجه تطرف ومغالة النظام المشين الذي أطاح به مؤخرا.

تلتزم حكومتي بتعزيز السلم والديمقراطية وحكم القانون في ملاوي. ولقد أكدنا أن كفاحنا لم يكن ضد شخصيات معينة أو زعماء فرادى، بل بالأحرى من أجل تغيير أسلوب الحياة السياسي. ولقد كانت رغبة الحكومة دوما العمل على نحو بناء، مع الأحزاب الأخرى، لما فيه مصلحة الأمة. ولهذا من دواعي السرور أن الحكومة وأحد أحزاب المعارضة، التحالف من أجل الديمقراطية (أفورد)، قد توصلا مؤخرا إلى اتفاق يسهل تعيين بعض أعضاء "أفورد" في الوزارة، بما فيهم السيد شاكوفوا شيهانا، رئيس حزب "أفورد".

لقد امتنعت حكومتي عن القيام بأي شكل من أشكال المطاردة أو الانتقام ضد أعضاء النظام السابق. وما من أحد في ملاوي بحاجة إلى أن يخشى على حياته أو حريته لمجرد أنه يعتقد آراء سياسية أو معتقدات مختلفة. وفي هذا السياق، ستكفل حكومتي لكل الأشخاص المتهمين بالخروج على القانون فرصة الاستماع إليهم في محاكمة قانونية علنية.

وفي الوقت نفسه أعربنا عن رغبتنا في أن نرسي في ملاوي ثقافة تقوم على احترام حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، قامت حكومتي بحملة أمور منها التوقيع مؤخرا، مع مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، السيد أيالا لاسو الذي زارنا في آب/أغسطس، إعلانا مشتركا بشأن الرغبة المشتركة في التعاون من أجل استحداث برامج لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في ملاوي. وهكذا نرى أن التثقيف بحقوق الإنسان أصبح يحتل مكانا بارزا في البرامج المتوخاة. ذلك أن حكومتي تؤمن إيمانا راسخا بأن حكم القانون سيتوطد في ملاوي إذا عرف الشعب وفهم ماهية حقوقه.

إلا أن حقوق الإنسان والحريات الأساسية لا يمكن التمتع بها بمعنى الكلمة إذا كان الناس يعيشون في ظروف اليأس الاقتصادي. وغالبية شعب ملاوي تعيش

الجميع هنا اليوم يدركون إدراكا تاما التغيرات السياسية التي حدثت في بلدي أثناء السنتين الماضيتين. إن دكتاتورية الحزب الواحد التي حكمت ملاوي أثناء السنوات الـ ٣٠ الماضية انتهت نهاية غير مشرفة بفضل إرادة الشعب. ففي الانتخابات التاريخية المعقودة في ١٧ أيار/مايو من هذا العام، أطاح شعب ملاوي بالحكومة القمعية التي داست فترة طويلة حقوق الإنسان والحريات الأساسية الخاصة به دون عقاب، عن طريق الاعتقالات التعسفية والاحتجازات بدون محاكمة والتعذيب، الحكومة التي قمعت بقسوة أي معارضة سياسية وأنكرت على شعبها أي شكل من حرية التعبير أو الانتماء. وقد حاولت بذلك أن تسلب شعبها جوهر الكائن البشري، ألا وهو القدرة على التفكير. إن شعب ملاوي ينضم من جديد إلى أسرة الأمم كشعب حر.

ودعونيؤكد للجمعية أن شعب ملاوي لن يسمح على الإطلاق للدكتاتورية من أي شكل بأن ترفع رأسها القبيح على ترابه مرة أخرى.

إن الاستفتاء الوطني الذي أجري في حزيران/يونيه ١٩٩٣ والانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي عقدت في أيار/مايو من هذا العام أجريت كلها بطريقة سلمية، وقد أعلن المجتمع الدولي أن الانتخابات عقدت بحرية كانت نزيهة. وهذه النتيجة أعطت دليلا واضحا على الرغبة الشديدة لشعب ملاوي في رؤية التغيير يتحقق في بلده: التغيير الإيجابي حيث يتمتع الجميع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية ويحترمها، فرديا وجماعيا على حد سواء.

ولقد كانت التغيرات في ملاوي أيضا نتيجة جهود المجتمع الدولي المتضافرة ومساعدته. وباسم ملاوي، حكومة وشعبا، أود بصفة خاصة أن أشكر الأمم المتحدة على دورها الخاص في عملية إصلاح ملاوي وترسيخ الديمقراطية فيها. إن شعبة المساعدة الانتخابية التابعة للأمانة العامة هنا في نيويورك ومركز حقوق الإنسان في جنيف ومكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ملاوي عملت جميعها بلا كلل لمساعدتنا في تحضير الإطار المؤسسي اللازم لتحقيق التغيير السياسي المنشود.

واسمحوا لي كذلك أن أشكر أمانة الكمنولث ومنظمة الوحدة الإفريقية والحكومات الصديقة

والهياكل الأساسية والبيئة، قد تأثر تأثرا ضارا بما لذلك من عواقب وخيمة بالنسبة لحالة الفقر المتفاقمة أصلا في البلد.

ومن الواضح تماما إذن أن تنفيذ سياسة الحكومة الرامية إلى تخفيف حدة الفقر سيشكل حقا تحديا رئيسيا. إن المهمة التي تنتظرنا جسيمة، وسيتعين بذل كثير من التضحيات. ومع ذلك، فإن حكومتي مصممة على مواجهة التحديات مواجهة مباشرة. وكى نحقق النجاح علينا أن نحاول. وفي هذا الصدد، تعكف حكومتي على إعداد برنامج لتخفيف حدة الفقر يكون مرنا وقابلا للتنفيذ ويمكنه تلقي مساعدة إيجابية ملموسة من مجتمع المانحين. وقد شكل برئاستي مجلس رئاسي لتخفيف الفقر مهمته إسداء المشورة للحكومة بشأن التنفيذ الفعلي للبرامج المتوخاة. ونية الحكومة هي أن تجعل سكان المناطق الريفية المستفيدين الرئيسيين من برامج تخفيف الفقر.

وستولى البرامج أيضا اهتماما خاصا لحالة الأطفال. وملاوي طرف في اتفاقية حقوق الطفل. وتعتزم الحكومة الجديدة أن تترجم أحكام الاتفاقية إلى واقع ملموس لكل طفل. وكانت الخطوة الأولى في هذا السبيل الأخذ ابتداء من الشهر الماضي بسياسة توفير التعليم الابتدائي بالمجان. واليوم، ينتظم في المدارس ٣,٢ مليون طفل، بزيادة قدرها ١,٣ مليون طفل من العام الماضي. وهذه بحق طفرة كبرى في تعليم الأطفال.

وتعي حكومتي الحاجة إلى دعم قدرات المرأة حتى تصبح ناشطة في كل قطاعات الاقتصاد، وحتى يصبح التمييز ضد النساء والبنات في خبر كان. ويجري حاليا بذل جهود لسد الفجوة بين الجنسين في التعليم الابتدائي والمراحل العليا، لكفالة إشراك المرأة في عملية صنع القرار. ونتطلع قدما إلى الاشتراك في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، الذي سيعقد في بيجينغ عام ١٩٩٥.

اسمحوا لي في هذا المنعطف أن أتوجه بخالص الشكر، باسم حكومة ملاوي وشعبها، إلى منظومة الأمم المتحدة والحكومات والوكالات المانحة وشركائنا في التنمية الآخرين الكثيرين، على المساعدة القيمة التي يقدمونها لملاوي منذ حصولها على الاستقلال. لقد أوجزت بشكل عام المشاكل والتحديات التي تواجهها

في فقر مدقع. وهذا هو السبب في أن تخفيف حدة الفقر يُعطى أولوية قصوى في جدول أعمال حكومتي. وهذا التركيز على تخفيف الفقر إنما يقصد به ترسيخ ما ينعم به الملاويون حاليا من حرية وديمقراطية.

من المعروف أن ملاوي تقع في المركز الخامس عشر إذا بدأنا بأسفل القائمة التي تضم البلدان الـ ١٧٣ التي أدرجت في عام ١٩٩٤ في جدول مؤشرات التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وهذا ناجم عن مرتبتنا شديدة التدني حسب المؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية التي تغطي مجالات مثل الصحة، والرعاية الاجتماعية، والتعليم، والإسكان، والأغذية، والحالة الغذائية. أما دين ملاوي الخارجي فهو عال جدا أيضا. ففي نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٤، بلغ أصل الدين الخارجي ١,٩ بليون دولار. وحالة ميزان المدفوعات في ملاوي محفوفة بالمخاطر، ومعدلات التبادل التجاري لسلعها الأساسية آخذة في التدهور، وهي تقدر حاليا بنسبة ٧٢,٣ في المائة.

وفي الوقت ذاته، ما زالت ملاوي تعاني من آثار الجفاف الشديد الذي حل بكل الجنوب الأفريقي في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٣. ومرة أخرى يعاني البلد من نقص خطير في الأغذية، وهذا يرجع أساسا إلى ندرة الأمطار في موسم ١٩٩٣-١٩٩٤. ويحتاج البلد، على وجه الاستعجال، إلى قرابة ٤٠٠ ٠٠٠ طن متري من الحبوب، وعلى الأخص الذرة، حتى يتفادى حدوث مجاعة جماعية وانتشار شبح الموت بين الناس.

كما أن تفشي فيروس "الإيدز" كان له تأثير سلبي على بلدي. وأكثر الناس تأثرا بهذا الداء الوبيل هم أكثر قطاعات السكان شبابا وإنتاجا. إلا أن الموارد التي بمقدور حكومتي أن تخصصها في ميزانيتها الوطنية للتصدي لهذه المشكلة تقصر كثيرا عن المطلوب، ولكم كانت تود أن يكون بإمكانها أن تفعل ما هو أكثر!

ولا تزال ملاوي تعاني أيضا من عقابيل تدفق اللاجئين في السنوات الأخيرة. صحيح أن عدد اللاجئين من موزامبيق المجاورة، الذي بلغ مجموعه في وقت من الأوقات ما يزيد على مليون شخص قد انخفض الآن إلى قرابة ربع المليون، ولكن معالجة الأثر الكامل لهذه الأعداد الكبيرة ستستغرق سنوات وربما عقود. إن الكثير من قطاعات الاقتصاد، كالصحة والتعليم

تماما مع استراتيجيات التخفيف من الفقر التي حددتها هي لنفسها.

لقد وقعت عدة تطورات سياسية إيجابية في أفريقيا في الآونة الأخيرة. وإن الموجة الراهنة لتعميم الديمقراطية قد بلغت أجزاء عديدة من القارة، بما فيها منطقة الجنوب الأفريقي، وقد ووري الفصل العنصري التراب. واسمحوا لي بأن أنتهز هذه الفرصة لأهنئ شعب جنوب أفريقيا على انتخاباته العامة الأولى الديمقراطية حقا، التي عقدت في نيسان/أبريل من هذه السنة، والتي أسفرت عن قيام حكومة متعددة العناصر بقيادة فخامة السيد نيلسون مانديلا، وأن الحكومة الحالية في ملاوي يسعدها أن تستعيد جنوب أفريقيا أخيرا وبفخر مقعدها في الجمعية العامة وفي جميع هيئات الأمم المتحدة الأخرى بوصفها بلدا حرا.

إن شعب ملاوي تربطه علاقات وثيقة اجتماعية، وثقافية، واقتصادية وغيرها مع شعب موزامبيق؛ ومن ثم فإن بهجته تعتبر بهجة لنا وحزنه هو حزن لنا. إننا شعب واحد. ولهذا نرحب من كل قلوبنا بكون اتفاق السلم العام ينفذ على نحو مرض حتى الآن. وإذا تحرك موزامبيق نحو انتخاباتها العامة الأولى المتعددة الأحزاب في نهاية هذا الشهر، نسجل إيماننا الراسخ بأن تنصيب حكومة منتخبة حديثا بنجاح في ذلك البلد سيكون إنجازا رئيسيا للمجتمع الدولي وللجنوب الأفريقي بصفة عامة ولشعب موزامبيق بصفة خاصة. وهذه النتيجة ستعطي شعب موزامبيق الفرصة لإعادة بناء بلده والسير حقا على طريق التنمية بعد سنوات عديدة من حرب أهلية شريرة. ونتمنى لشعب موزامبيق كل نجاح وهو يقترب من موعد الانتخابات.

وإن نجاح عملية السلم في أنغولا سيكون مبعث بهجة عظيمة وارتياح بالغ بالنسبة لحكومة وشعب ملاوي. لقد حرم شعب أنغولا، لفترة طويلة جدا، من السلم، وهو يستحق العيش في عزة وكرامة. ومن حقه أن يتمتع بحاضر يتسم بالسلم ومستقبل مفعم بالأمل. وإن السلم في أنغولا سيكون مفيدا أيضا لمنطقة الجنوب الأفريقي برمته. فالجنوب الأفريقي يحتاج إلى السلم والأمن والاستقرار السياسي لتمكينه من تعزيز وتوجيه موارده الإنسانية والطبيعية الشاسعة صوب النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

ملاوي؛ وكلية ثقة بأن شركاءنا في التنمية سيواصلون مساعدتنا إذ نمضي قدما في جهودنا لتحسين مستوى معيشة شعبنا. وأود، على وجه الخصوص، أن أناشد المانحين النظر بعين العطف إلى إمكان إلغاء الديون المستحقة حاليا على حكومة ملاوي.

وأود أن أطمئنكم، سيدي الرئيس، إلى أن أية مساعدة تقدم إلى ملاوي ستستخدم للغرض المحدد لها وتوجه إلى الفئة المقصودة. إن الحكومة المنتخبة ديمقراطيا ينبغي أن تُعطى الفرصة لتطبيق الديمقراطية. وأدعو أيضا القطاعين الخاص والعام للاستثمار في ملاوي. إن مناخ الاستثمار في ملاوي مؤات للغاية، وتوجد فرص في مجالات مثل السياحة، والتعدين، والتمويل والبنوك، والتوزيع.

وترحب ملاوي بالجهود الرامية إلى إعادة تحديد دور الأمم المتحدة في المسائل المتصلة بالتنمية. وفي هذا المضمار، إن تقرير الأمين العام (A/48/935)، "خطة للتنمية"، يعتبر في رأينا آتيا في وقته المناسب تماما. وتستحق مجالات الأولوية للتنمية المحددة في التقرير الحصول على الالتزام السياسي والدعم النشط والمساعدة الملموسة من جانب مجموعة المانحين والأوساط المالية الدولية. إن المشاكل الكبرى الملحة التي تثير القلق، أي الدين الخارجي وخدمة الدين، وقلّة فرص الوصول إلى العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية، والتدفق المالي غير الكافي، والنمو السريع للسكان، والمشاكل المتصلة بالمرأة والتنمية الاجتماعية، كلها مشاكل بحاجة إلى التصدي لها بصورة مباشرة. إن أفريقيا تعاني أكثر من سواها من هذه المشاكل وهي تستحق اهتماما مركزا.

إن الأزمة التي تواجهها أفريقيا تتطلب إجراءات عاجلة وهامة من قبيل الإجراءات المبينة في برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات، والتي لم تُنفذ بعد. وهذه الإجراءات التي عززت باختتام مؤتمر طوكيو المعني بالتنمية الأفريقية، ينبغي أن تلقى تأييدا قويا. وتعتبر ملاوي أن الأولويات الموصى بها من أجل التنمية في "خطة للتنمية" وفي برنامج العمل الموضح في برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا إنما هي إجراءات تكمل بعضها بعضا وهي حيوية بالنسبة للتنمية في أفريقيا. ومما يزيد من اهتمام ملاوي بهذه التطورات أنها تطورات تتمشى

وتشعر حكومة بلادي ببالغ القلق إزاء ما هو واضح من عدم وجود رد حاسم من جانب المجتمع الدولي على الوضع الذي يرغى له في ليبيريا والصومال. ويحزننا أيضا أن عدم المرونة والتشدد يؤديان مرة أخرى، كما يبدو، إلى إضاعة أشهر من الجهد المضني بحثا عن حل لمشاكل السودان. ويحدونا وطيد الأمل في ألا تؤدي النكسة الأخيرة إلى تخلي المجتمع الدولي عن الحالة في السودان.

وتتابع حكومة بلادي عن كذب الحالة في الصحراء الغربية. ومع أن الجمعية العامة لا تزال تبقي الحالة في ذلك الإقليم قيد الاستعراض، فإننا نلاحظ مع القلق الشديد أن الاهتمام الحقيقي بهذه المسألة يتضاءل فيما يبدو عاما بعد عام. ويبدو أن هذه الجمعية بدأت تعتمد بصورة روتينية قرارات تؤدي في الواقع بطريقة مباشرة إلى القبول الدولي للوضع الراهن. ولذلك فإننا ندعو المجتمع الدولي، والأمم المتحدة بصفة خاصة، إلى النهوض بمسؤولياتهما والوفاء بوعدهما للشعب الصحراوي وذلك بالعمل، دون أي إبطاء، على عقد الاستفتاء الذي طال انتظاره بشأن المستقبل السياسي لذلك الإقليم.

وتتابع حكومة بلادي باهتمام شديد مماثل التطورات في المناطق الأخرى من العالم. وقد أحسنا بالتشجيع نتيجة تسارع الخطى في عملية السلم في الشرق الأوسط، فضلا عن جذوة الأمل التي أوقدها كالشمعة المنيرة وإن تكن متقطعة، أول حوار جاد بين الأطراف في المأزق السياسي المتعلق بشبه الجزيرة الكورية. وتأمل حكومة بلادي أن يؤدي الحوار الجاري بين جمهورية الصين الشعبية وجمهورية الصين في تايوان إلى حل مقبول للطرفين المعنيين.

وفي الوقت ذاته، نشعر بحزن عميق إزاء الوضع في يوغوسلافيا السابقة، حيث يريد البعض منا، بما لديهم من تصور شاذ لمعنى الإنصاف في المعاملة، أن نعتقد بأننا إذا منعنا الضحية من الدفاع عن نفسها ضد المعتدي فإن ذلك سيتيح إنهاء الصراع هناك بسرعة أكبر.

ومؤخرا التقى وفدا الولايات المتحدة وكوبا في هذه المدينة التاريخية واستطاعا، عن طريق مفاوضات غير مقيدة بشروط مسبقة، التوصل إلى حل مقبول

ومن ثم وجدنا ما يشجع في الدلائل التي تشير إلى إحراز بعض التقدم في محادثات السلم التي تجري برعاية الأمم المتحدة في لوساكا بزامبيا، وإننا نتطلع بلهفة إلى التوصل إلى حسم نهائي، بالاتفاق المتبادل بين جميع الأطراف، للمأزق السياسي والصراع المسلح اللذين طال أمدهما في أنغولا.

إن الحل السلمي للصراعات في أجزاء أخرى من إفريقيا كفيصل بأن يبعث فينا فلي ملاوي سرورا وارتياحا مماثلين ومن ذلك على سبيل المثال، اننا كنا نشعر بقلق بالغ إزاء الحالة في رواندا. ولكننا نحمد الله على أن المذبحة المرعبة التي شهدناها في رواندا قد انتهت أخيرا، وعلى أنه قد أمكن السيطرة الآن على وباء الكوليرا وانتشار الدوسنتاريا في مخيمات اللاجئين في شرق زائير. ويسعد حكومتني أن تسهم بعدد متواضع من القوات في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا. وفي هذا السياق، اسمحوا لي بأن أشكر بكل إخلاص الحكومة البلجيكية لتزويدها كتيبة ملاوي في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا، بالدعم السوقي وغيره من أشكال الدعم.

إن مهمة المجتمع الدولي في رواندا تتجاوز المساعدة الإنسانية. وينبغي أن يتعهد العالم، في المدى القصير، بمساعدة رواندا في عملية للتسوية السياسية القائمة على المصالحة الوطنية. إلا أنه على المدى البعيد، يعتبر التحدي الأكبر للمجتمع الدولي وشعب رواندا ذاته هو إيجاد السبل والوسائل الكفيلة بتحقيق الحسم النهائي للقضايا التي تولد وتغذي ذلك النوع من المخاوف والشكوك العرقية المكثفة الذي أدى خلال الربع الأخير من هذا القرن وحده إلى ما يزيد عن أربع موجات من إراقة الدماء، تبدو كل موجة منها أشد هولا وبشاعة من الموجة التي سبقتها.

وتود حكومتني أن تسجل هنا دعمها للجهود الشجاعة التي يبذلها شعب بوروندي لتفادي حالة مماثلة للحالة التي أذهكت قوى رواندا المجاورة. إن هذه الجهود سارت بطريقة بطيئة ومشبطة للهمم على نحو مؤلم، ولكننا نعتقد أن شعب بوروندي باللجوء إلى طاولة التفاوض، وليس إلى السلاح قد اتخذ الخطوة الأولى نحو إيجاد حل دائم يضمن في نهاية المطاف سلما دائما لبلده. ونحن نتمنى له كل نجاح في هذا المسعى النبيل.

ولنجعل أجهزة المنظمة أكثر فعالية وشفافية وتعرضا للمساءلة. وفي هذا الصدد، نؤيد الجهود الحالية لاصلاح مجلس الأمن، شريطة ألا يكون هذا الاصلاح على حساب الفعالية.

ولنعمل جميعا معا لترشيح برامج عمل الأمم المتحدة. ولنجعل جدول أعمال منظمتنا معبرا عن أولويات عصرنا.

لقد اختار شعب ملاوي الديمقراطية وحكم القانون، وهو يتطلع إلى توطيد حريته المستعادة. وفي وقت أصبح فيه الترابط العالمي واقعا، يتطلع شعب ملاوي بتفاؤل إلى اصلاح منظمتنا بما يكفل تمكينها من الاضطلاع بفعالية أكبر بدورها في الجهود الدولية لتحقيق الأمن والرخاء الاقتصادي لجميع شعوب العالم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن اشكر رئيس جمهورية ملاوي على البيان الذي أدلى به لتوه.

اصطحب السيد باكلي مولوزي، رئيس جمهورية ملاوي، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب السير انيرود جوغناوث، رئيس وزراء جمهورية موريشيوس

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): ستستمع الجمعية العامة الآن إلى بيان يلقيه رئيس وزراء جمهورية موريشيوس.

اصطحب السير انيرود جوغناوث، رئيس وزراء جمهورية موريشيوس، إلى المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يسرني كثيرا أن أرحب برئيس وزراء جمهورية موريشيوس، سعادة الرايت اونورابل السير انيرود جوغناوث، وأدعوه لمخاطبة الجمعية العامة.

لطرفين لنزاع زاد من حدة التوتر بين البلدين. ونحن نعتقد أن هذين البلدين الجارين بإمكانهما، باتباع نهج مماثل، أن يحسما أيضا الخلافات التي تفرقهما منذ أكثر من ٤٠ سنة. وبعد خميس سنوات من سقوط حائط برلين وبعد انتهاء الحرب الباردة، لا يمكننا أن نرى سببا يمنع هاتين الدولتين من غمد سيوف الحرب الباردة ليعانق كل منهما الآخر من أجل السلم والتقدم في منطقتيهما. ولذلك فإن حكومة بلادي تتطلع بشغف إلى اليوم الذي يمكننا فيه أن نشترك العالم في التصفيق لاستئناف العلاقات الطبيعية والودية بين كوبا والولايات المتحدة.

لقد وضع مؤسسو الأمم المتحدة مبادئ أثبتت جدارتها مع مرور الزمن. إن صحة مقاصد منظمتنا لا يمكن إنكارها، حتى في هذا العصر. وملاوي مؤمنة بمبادئ ومقاصد الأمم المتحدة. وفي رأينا أن هذه المنظمة، بكل ما فيها من عيوب، لا تزال تمثل الخيار الناجع لمعالجة الكثير من المسائل السياسية والاجتماعية - الاقتصادية وغيرها من المسائل التي تواجه عالمنا اليوم. فبالعمل عن طريق الأمم المتحدة، يمكننا جميعا أن نجعل عالمنا مكانا أفضل.

لم يبق على حلول عام ٢٠٠٠ سوى ستة أعوام. فلنعمل جميعا معا لجعل القرن الواحد والعشرين قرنا يكون فيه احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية واحترام حكم القانون القاعدة لا الاستثناء. ولنعمل سويا لتخليص شعوبنا من الشرور الاجتماعية-الاقتصادية وغيرها التي تجعلها أسيرة للبؤس في حياتها اليومية. ولنعمل معا لتجنب تفاقم الصراعات. فلا تزال التسوية السلمية للمنازعات تمثل واحدا من أسمى مبادئ منظمتنا ومبادئ القانون الدولي. دعونا نعطي الأولوية للوساطة - الوساطة في كل مرحلة من مراحل الصراع. بل، والأفضل من ذلك، دعونا نستخدم هذه المنظمة لإيجاد سبل لتقليل، إن لم يكن إزالة، أسباب الصراعات؛ ولتقليل، إن لم يكن إزالة، وسائل تأجيج الصراعات وإدامتها. وإذ نعرض هذه المقترحات المتواضعة إنما نسترشد بديباجة الميثاق.

وفي عشية الذكرى السنوية الخمسين لاعتماد ميثاق الأمم المتحدة، دعونا نعقد العزم على المضي شوطا أبعد في إعلاء شأن المنظمة في السنوات الخمسين القادمة. ولنعمل على تقوية الأمم المتحدة.

خلال السنوات القليلة الماضية في مجالات مثل حفظ السلم والدبلوماسية الوقائية، وصنع السلم وأعمال الإغاثة الانسانية ورصد العمليات الانتخابية والاشراف عليها، إنما تشير الى الاعتراف بدورها القيادي وقدرتها على القيام بدور نشط في الساحة الدولية.

وعلىنا جميعا أن نقبل الحقيقة الواقعة وهي أن الأمم المتحدة، برغم إمكاناتها ونواياها الحسنة، لا تملك القدرة المادية اللازمة لمعالجة كل حالة محتملة أو فعلية من حالات الأزمات وهي لا تستطيع حشد الموارد المالية اللازمة لذلك. ومع أنه قد بات من الجلي أن من غير المستطاع إيجاد حلول للأزمات الراهنة إلا في إطار التعاون الدولي، فإن هذا التعاون لا يزال معدوما، أو هو تعاون فاطر إن وجد. ولذلك نجد رغم انتهاء التناحر بين الدول العظمى، الأمر الذي كان كفيلا في حد ذاته من الناحية النظرية بتخفيف حدة التوتر في العالم بأسره، نجد أن الصراعات والتوترات لا تزال تتأجج. ومع أن المجتمع الدولي يعمل على تعبئة إمكاناته للتصدي لهذه الحالات، ولو أنه يتأخر أحيانا في ذلك تأخيرا له عواقب وبيلة، فإن الحلول السلمية لا تزال بعيدة المنال. فهل يا ترى يرجع هذا الى أن جدول أعمالنا في التصدي لهذه المشاكل لا يظل واحدا في جميع الأحوال؟ وبما أنني أنتهي الى دولة جزرية صغيرة، ولا تزال أولوياتنا تتمثل في التقدم الاقتصادي لبلادنا والتحسين الدائم لنوعية حياة مواطنينا، فإن حلمي هو أن يكون لا يزال بمقدورنا نحن قادة المجتمع الدولي، أن نورث الأجيال المقبلة عالما يزدهر في ظل الاستقرار والسلم. وفي عشية الاحتفال بالذكرى الخمسين لتأسيس المنظمة، ألا نستطيع أن نتعهد ونكرس مساعيها لتحقيق ذلك الهدف ونعيد تركيز جهودنا لبلوغ تلك الغاية؟

يبدو أنه أصبح من المتعارف عليه أن علينا أن نتساءل عما إذا كانت منظومة الأمم المتحدة تحسن التكيف مع الأحوال المتغيرة الجديدة التي تواجهها، وما إذا كانت مهيأة لمواجهة التحديات التي يطرحها القرن الواحد والعشرين. ولكننا كثيرا ما ننسى أننا نحن أنفسنا الأمم المتحدة.

إن وفد بلادي يعتقد أنه لا بد للأمم المتحدة، لما لها من طابع عالمي، أن تستمر في الاضطلاع بدور مركزي هام في الادارة العالمية لمجتمعنا. ولكي نكون قادرين على تنفيذ هذه العملية بطريقة مرضية، فثمة

السير انيرود جوغناوث (موريشيوس) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): دعوني أعبر، بادئ ذي بدء، عن مدى سروري إذ أراكم، يا سيدي، تترأسون الجمعية العامة في دورتها الحالية. فبالإضافة الى كونها تحية مستحقة موجهة لكم شخصيا، ولبلادكم، فإن في رئاستكم تكريما واضحا وشرفا خاصا لأفريقيا. ولن تكون مهمتكم بالقطع يسيرة، ولكننا على ثقة من أن حكمتكم وخيرتكم الواسعة ستكونان نبراسا لمنظمتنا لممارسة دورها القيادي في الشؤون العالمية. وأبادر فأعاهدكم على أن يقدم وفدي كامل تعاونه ومشاركته النشطة في المداولات المقبلة.

دعوني أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن ترحيبي بالقيادة الرشيدة التي أظهرها السفير صمويل أنساني، خلال الدورة الماضية. إننا نشني عليه لوضوح رؤيته وهمته في توجيه عمل المنظمة.

والأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي، جدير هو الآخر بالتقدير لنهوضه بأعباء مسؤولياته بحصافة وهذوء، على الرغم من الطابع المعقد والحساس للمسائل التي استحوذت على انتباهنا خلال السنة الماضية.

ومن دواعي سروري البالغ أيضا، أن أضم صوتي الى الذين رحبوا ترحيبا حارا بحضور دولة جنوب أفريقيا الديمقراطية غير العنصرية في الجمعية العامة. وبانتهاء سياسة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا يتأكد كذلك انتهاء الاستعمار في القارة الأفريقية كلها. ومع أنه لا تزال ثمة مناطق قليلة لم تكتمل فيها العملية حتى الآن، فإنني أعتقد اعتقادا جازما أنه لن يمر وقت طويل قبل أن نضجر بتحرر العالم برمته من الاستعمار. وفي هذا الصدد، أود أن أقول فيما يتعلق بمسألة إعادة اربخيل شاغوس الى سيادة موريشيوس، إننا مستمرون في متابعة حوارنا الايجابي مع المملكة المتحدة، وقد أحرزنا بعض التقدم.

إن النظرة الى الأمم المتحدة تختلف اليوم عما كانت عليه منذ أقل من عقد مضى. ذلك أن نسيج العلاقات الدولية يشهد تحولا عميقا. فهناك الآن مجال أوسع وأفق أرحب من ذي قبل، لقيام تعاون وشرابة دوليين. كما أن الأمم المتحدة أصبحت، تشكل على نحو متزايد، مركزا لتنسيق هذا التعاون في عدد من المجالات. فالأنشطة العديدة التي اضطلعت بها المنظمة

بحيث تشمل البعد الانمائي في العلاقات الدولية، وفي هذا الخصوص، ينبغي ألا يعرض أحد عن بحث إمكان إعادة النظر في ميثاق الأمم المتحدة ذاته، ولكننا نعتقد أنه يلزم أن تكون العملية تدريجية ورضائية. ويتعين أن تكون الأمم المتحدة، بعد تعزيزها وإصلاحها، قادرة على الاسهام على نحو ايجابي في تحقيق رؤية مؤسسيها.

ومن المناسب هنا تذكير أنفسنا بما أبلغه وزير خارجية الولايات المتحدة في سنة ١٩٤٥، للرئيس ترومان بشأن نتيجة مؤتمر سان فرانسيسكو إذ قال:

"ينبغي خوض معركة السلم على جبهتين. الأولى جبهة الأمن حيث يعني النصر التحرر من الخوف. والثانية هي الجبهة الاقتصادية والاجتماعية التي يفيد النصر فيها معنى التحرر من العوز. ولا يمكن لغير النصر على الجبهتين أن يكفل للعالم سلما دائما. ولن يكون بوسع أي نصوص يمكن إدراجها في الميثاق أن تمكن مجلس الأمن من جعل العالم في مأمن من الحرب اذا لم يتوفر للرجال والنساء الأمن في بيوتهم ووظائفهم."

وبعد انقضاء نصف قرن تقريبا، نجد ترديدا لنفس الاحساس عندما قال أميننا العام:

"إن لضرورة التنمية الملحة أولوية لدى الأمم المتحدة مثل ضرورة السلم.. ولا يمكن التوصل الى تنمية مستدامة دون سلم. ولا يمكن أيضا تحقيق سلم حقيقي بدون تنمية."

ونحن نؤيد تماما تلك الآراء بل ونجاوزها الى القول بأن السلم والأمن الدوليين، وكذلك البيئة المنصفة والصالحة، وتصحيح العلاقات الدولية المالية والتجارية غير المتجانسة، إنما هي شروط مسبقة ضرورية للتنمية المستدامة في جميع بلدان العالم وخاصة التنمية منها.

وفي هذا الخصوص، فإن محنة افريقيا معروفة تماما للمجتمع الدولي. وإن أسباب عللها ووهنها موثقة على نحو جيد. وفي حين تم تشخيص الداء إلا أن العلاج لم يظهر بعد في الأفق. وتحتاج افريقيا الى نظام جديد يتمتع برؤية واضحة تكفل إدماجها

حاجة ملحة لإعادة الحيوية الى المنظمة، وتبسيط جدول أعمالها، وإصلاح هياكلها، وإدخال مزيد من الشفافية على عملياتها الداخلية، والتكفل بتحقيق أمانى البلدان النامية التي تشكل، أيا كان الأمر أغلبية عالما.

وفي هذا الصدد، يرحب وفد بلادي بالمناقشات الجارية في الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن، وزيادة هذه العضوية. وأملنا أن تتقارب مجموعة الآراء الواسعة المدى التي أعرب عنها حول هذا الموضوع حتى الآن، رغم ما يبدو فيها من اختلافات، بحيث تشكل في نهاية المطاف توافقا عاما في الآراء يحقق للمجلس مزيدا من الشفافية والديمقراطية.

وفي استعراض موضوع عضوية مجلس الأمن يجب الحرص على أن يكون أدؤه فعالا وأن يتحقق فيه أوسع تمثيل ممكن لأعضاء الأمم المتحدة. ولكنني أكرر أن التعديل يجب أن يأتي كثمرة لأوسع توافق ممكن في الآراء حفاظا على مصداقيته. وفي هذا السياق، أرى أننا عند النظر في زيادة عدد الأعضاء الدائمين في المجلس، ينبغي ألا ننحاز الى جانب عمالقة الاقتصاد في هذا العالم وحدهم. إذ أن للبلدان النامية حقا مشروعا في أن تكون ممثلة في قائمة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، لأن اهتماماتنا تختلف عن اهتمامات البلدان الصناعية والمتقدمة النمو.

ولا بد أن يكون لقارتي أفريقيا وأمريكا اللاتينية نصيبهما في المسؤولية الملقاة على عاتق المجلس. ولا يساورنا شك في أنه ستكون للدول المدعوة لتمثيل هاتين القارتين اسهامات كبيرة لصالح العالم بوجه عام. وفي حين أننا لا نحبز أن يكون الاصلاح جذريا بصورة مغالى فيها، فإننا نعتقد أن التوصل الى القرارات التي يتخذها المجلس ينبغي أن يتم بتوافق الآراء وليس باستخدام سلطة "الفيتو". ومن الواضح أن قبول المجتمع الدولي لهذا القرارات سيكون بذلك أسهل بدرجة أكبر. ومع ذلك ينبغي الابقاء على نظام "الفيتو" الحالي لبعض الوقت في المستقبل.

ولا ريب أن الأمم المتحدة ما برحت تقوم بدور أكثر فعالية في الشؤون العالمية وتنهض بمسؤوليات أكبر في ميادين حفظ السلم والتوسط في الصراعات في عدد من البلدان. ولكن يلزم أيضا أن تنطرق عملية إعادة التشكيل الى مستويات أخرى في منظماتنا،

التعهدات والمسؤوليات والأعمال المتقاسمة في عالم متزايد الترابط، وقف حدوث تهميش آخر لعدد كبير من البلدان النامية ومساعدتها على إدماج نفسها في نظام دولي اقتصادي ومالي وتجاري يكون منصفاً وعادلاً.

وسيشهد العام المقبل إنشاء وإقامة منظمة التجارة العالمية، التي يتوقع اسهامها في إيجاد نظام للتجارة المتعددة الأطراف متكامل وأكثر قابلية للاستمرار والدوام. وأنتهز هذه الفرصة لأحث أعضاء تلك المنظمة على إقرار تدابير ايجابية لكي يؤمن للبلدان النامية، هذه المرة، الحصول على نصيب عادل من النمو المتوقع في العالم.

وقد أعرب عدد من البلدان النامية، خاصة الدول الجزرية الصغيرة، المعرضة للكوارث الطبيعية والتي تعاني من البعد عن مصادر تزويدها بالمواد الأولية والأغذية وعن الأسواق التي يمكنها أن تصرف فيها منتجاتها. ويخشى أن تؤثر نتائج جولة أوروغواي التابعة للاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة (الغات) تأثيراً عكسياً على تجارتها، وخاصة فيما يتعلق بالأفضليات التي كانت تنتفع بها في سياق الاتفاقات التعاقدية المبرمة مع مجموعة من البلدان المتقدمة النمو، ومعظمها مع الاتحاد الأوروبي.

ويتأثر بلدي كمصدر وكمستورد صاف للأغذية على السواء. وذلك ندعو الى اتخاذ خطوات، حسبما نصت عليه الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي، لتقديم تعويض كاف عن أي خسارة من ذلك النوع. وأود أن أشدد هنا على ضرورة المحافظة على نظام التجارة التفضيلية لاتفاقية لوميه التي أبرمتها مجموعة من الدول الأفريقية والدول المنتمية الى منطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادئ مع دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية.

ولن تكون أية محاولة لإدخال مسائل جديدة تتعلق بنظام التجارة المتعددة الأطراف، بما في ذلك أية محاولة من جانب منظمة التجارة العالمية، ملائمة في هذه الفترة الحاسمة. وفي هذا الخصوص فإن اتخاذ البلدان النامية والمتقدمة النمو موقف المجابهة لن يخدم أي غرض مفيد، في الوقت الذي تتناول فيه بالبحث مسائل حساسة مثل "الشرط الاجتماعي والنظام التجاري" و "التجارة والبيئة". ويقاوم بلدي من ناحيته

التدريجي في النظم الدولية الاقتصادية والتجارية ويجب أن يتوقف تهميشها، سواء أكان متعمداً أو عرضياً، وأن يعكس اتجاهه.

ولا تزال مسألة حقوق الانسان موضوعاً تتباين بشأنه الآراء. ونعتقد أن حقوق الانسان غير قابلة للتجزئة، ولذلك نرى أنه ينبغي للأمم المتحدة بعد تعديلها وإصلاحها أن تركز بالمثل، إن لم يكن بدرجة أكبر، على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وذلك بتعزيز التعاون الدولي لأغراض التنمية.

وأرجو أن تسمحوا لي أن أضرب لكم مثالا بحالة موريشيوس. فم منذ العقد الماضي، اقترنت الخطوات الواسعة التي ما زلنا نحققها في الميدان الاقتصادي بتقدم متواصل في الميدانين الاجتماعي والثقافي، وكذلك بتوطيد الإطار الديمقراطي. وثمة أجزاء لا تتجزأ من أسلوب حياتنا هي الحقوق والحريات الأساسية مثل حرية الكلام والاجتماع والتنقل، وإجراء الانتخابات العامة بانتظام كل خمسة أعوام بمشاركة حرة من الأحزاب السياسية والأفراد. وتجربتنا مثال على التركيبة التي تتحقق بواسطة التنمية الاقتصادية والتي توفر للشعب الكرامة، والتنمية الاجتماعية لحماية الأقسام الأضعف من السكان؛ وتعزيز جميع المؤسسات الديمقراطية لبناء مجتمع يقوم على التآلف.

ولذلك يجيء تقرير الأمين العام المعنون "خطة للتنمية" في الوقت المناسب ولا ريب أنه سيضع التنمية بأوجهها المختلفة في موضع بارز من جدول الأعمال الدولي. ويستحق الأمين العام الإطراء لإصداره هذا التقرير الممتع، الذي يركز الانتباه على الطابع المتعدد الأبعاد للتنمية. وقد جاءت المقترحات البناءة الواردة في الاعلان الوزاري لمجموعة السبعة والسبعين المعتمد في ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٤ في نيويورك، معززة للتقرير. وإني أشيد بهذا الاعلان بوصفه اسهاماً كبيراً من جانب العالم النامي في المناقشة الجارية حول التقرير.

ولندع عالمنا، النامي والمتقدم النمو على السواء، ينتفع بالبيئة الجديدة. ولنلتزم بالاقبال من الفاقة والجوع والامية في العالم؛ ولنلتزم بكفالة التدفق المنتظم والمتزايد للموارد المالية، فضلاً عن نقل التكنولوجيا الى البلدان النامية؛ ولنلتزم بمعالجة مشكلة الديون على نحو شامل. ولن يتسنى بغير هذه

للتضرر اقتصاديا الى ضمانات فيما يتعلق بأمنها وتنميتها الاقتصادية المتواصلة وتقدمها الاجتماعي. وفي هذا الصدد، يولي اهتمام متجدد في أنحاء مختلفة من العالم للتعاون والتكامل الاقليميين.

ونحن نعتقد بأن انقاذ الاقتصادات الصغيرة والضعيفة يعتمد على التنفيذ الناجح لبرامج التعاون والتكامل الاقليمية. إننا ننظر الى الاقليمية باعتبارها تنمة هامة لتعددية الأطراف، خاصة عندما لا تفضي الاقليمية الصريحة الى الحصرية. لذلك فإنني أناشد المجتمع الدولي بأن يدعم التنفيذ الناجح لبرامج التعاون والتكامل الاقليمية دعما تاما، وخاصة البرامج الوليدة في افريقيا.

وفي منطقتنا الاقليمية، تعتبر منظمات مثل لجنة المحيط الهندي، ومنطقة التجارة التفضيلية لافريقيا الشرقية والجنوبية، والجماعة الانمائية للجنوب الافريقي، وسائل مفيدة للتعاون والتكامل الاقتصادي فيما بين البلدان الأعضاء والمساعدة على تدعيم اقتصاداتها.

والاستقرار السياسي، والحكم الصالح، واحترام حقوق الانسان وحرياته الأساسية، تعد شروطا أساسية للتنمية الاقتصادية. ولذلك فمن واجب المجتمع الدولي أن يكفل التحرك في هذا الاتجاه. بيد أننا فشلنا عندما لم نستجب بالسرعة الكافية لمحنة رواندا، وسكتنا متغاضين، على نحو ما صرح به الأمين العام، عن الاستمرار في إزهاق الأرواح. ولا تزال المحنة الوخيمة التي حلت بمئات الألوف من اللاجئين من رواندا مصدرا رئيسيا للانشغال. وينبغي أن نضاعف جهودنا وأن نلزم أنفسنا بالتصدي على عجل لتلك الكوارث البشرية ذات الأبعاد الملحمية، التي يمكن، اذا ما تركت بدون اهتمام أو عولجت بحذر شديد، أن تمتد الى البلدان المجاورة في المنطقة وتؤثر عليها بشكل سلبي.

لقد أتاحت لي الفرصة لطرح موقف بلادي من هذه القضية في قمة منظمة الوحدة الافريقية التي عقدت مؤخرا في تونس، حيث حذرت من أن بوروندي تجلس فوق برميل من البارود معرض لخطر الانفجار ما لم يتصرف المجتمع الدولي باخلاص لاحتواء المشكلة. ورغم أن الحالة تلطفت الى حد ما، ويرجع ذلك في المقام الأول الى "العملية الفيروزيية" والتزام القوات التابعة للدول الأعضاء في منظمة الوحدة الافريقية،

إدخال أي شرط قد يتخذ صورة التدبير الحمائي المقنع.

بيد أنني أعتقد أيضا، إذ أتخذ بلدي كمثال، حيث حقوق العمال مصونة بواسطة الدستور، أن من الواجب احترام المعايير والقواعد العمالية المعترف بها دوليا. وهذا أمر هام اذا أريد للانسان أن يكون محور التنمية. وينبغي تشجيع التمتع بهذه الحقوق والتقييد بالمعايير العمالية في جميع البلدان، دون أن تغيب عن أبصارنا بطبيعة الحال مستويات التنمية الاجتماعية - الاقتصادية في كل منها والحاجات والأهداف الانمائية للبلدان النامية.

ويسعدني أن أصرح، في هذا السياق، بأن حكومتي أدخلت مؤخرا العمل بتشريع يكفل مشاركة العمال في ادارة المنشآت ويكفل لهم أن يصبحوا حملة أسهم في قطاع السكر الذي يعملون فيه. ويتم ذلك في سياق نظام اجتماعي جديد يستند الى الشراكة ويقصد منه تحفيز إقرار الطابع الديمقراطي في الاقتصاد.

وينقلني ذلك الى القمة العالمية للتنمية الاجتماعية، والمؤتمر العالمي الرابع للمرأة ومؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، التي ستعقد في السنة المقبلة. ومن رأينا أن جميع تلك المؤتمرات موجهة صوب هدف واحد وبسيط: تحسين حال البشرية، وتعزيز الكرامة الانسانية بذلك. وإننا نأمل مخلصين ومتلهفين بأن تسهم تلك المؤتمرات والاجتماعات في المداولة الجارية بشأن خطة للتنمية، وأن تشجع على تحقيق تفهم أفضل لطابع وتعقيدات المشاكل الانمائية التي تواجه العالم النامي. وعسى أن تنتهي هذه المؤتمرات الى اقتراحات معقولة ومحددة مدعومة بالتزام واضح بتوفير الموارد اللازمة لتنفيذها.

ومن الصحيح أن نهاية الحرب الباردة واختفاء النزاعات العقائدية قد غيرا بشكل بارز الهيئة الجغرافية - السياسية للعالم. لقد حورا طابع العلاقات الدولية، باحلال التحالفات الاقتصادية الاستراتيجية محل التحالفات العسكرية في عالم لا يزال يبحث عن نظام جديد ما فتئ يراوغ الباحثين عنه حتى الآن.

وفي مثل هذه الحالة غير المؤكدة والمتقلبة، وحيث يعتبر البقاء للأصلح والأقدر على المنافسة هو القاعدة المرعية، تحتاج البلدان الصغيرة والمعرضة

المفاوضات الجارية، هي الروح السائدة وأن تساعد على فتح سبل أخرى من أجل استعادة السلم في المنطقة بأكملها.

دعونا يا زعماء العالم، وفي عشية السنة الخمسين من عمر منظمتنا، نستمد الإلهام من الاتجاهات الايجابية التي برزت في الشرق الأوسط ومن التحول الناجح في جنوب افريقيا نتيجة للمفاوضات السلمية، فنلزم أنفسنا بحسم الحالات المتنازعة - التاريخي منها والراهن على حد سواء - من خلال الحوار. وفي هذا الصدد، اسمحوا لي بأن أوجه نداء مخلصا الى باكستان والى الهند، وهما بلدان عزيزان علينا وقربيان منا، ألا يدولا خلافتهما وإنما يعالجانه بشكل ثنائي من خلال الوسائل السلمية. ونود أن نشجع كلتا الحكومتين على استئناف حوارهما بروح من الثقة والتراضي بما يحقق المصالح العليا لبلديهما وشعبيهما، بل ومصلحة المنطقة بأكملها حقا.

وإنني لمغتبط إذ أعلم بأنه في أعقاب تنصيب حكومة جديدة في سري لانكا، استهل حوار بين الأطراف المتصارعة. إن هذه لخطوة تستحق الثناء حقا.

ومثل هذه الجهود الايجابية لا يمكن إلا أن تكون مفيدة للمجتمع الدولي، ومغانم السلم التي ستنجم عنها ستسمح للعالم بأن يتناول باهتمام غير مشتت جدول أعمال التنمية الاقتصادية والاجتماعية بغية جعل العالم مكانا أكثر أمنا لمن يعيش فيه. لهذا السبب ما زلنا نأمل في حدوث تطورات ايجابية سريعة في أماكن مثل فيجي حيث لم تتحقق بعد المساواة في المواطنة.

ثمة قضية أخرى لا تزال مصدر انشغال كبير لبلادي، ألا وهي مسألة نزع السلاح، ففي العام القادم، سيعقد المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار. وموريشيوس أوضحت موقفها بجلاء تام بشأن هذه المسألة. فأني تمديد لتلك المعاهدة يجب أن يرتبط بالتقدم المحرز في مجال نزع السلاح النووي وابرام معاهدة حظر شامل للتجارب بالاضافة الى اقامة اطار تفاوضي لبحث الطابع التمييزي الذي تضطلع به هذه المعاهدة. وقد أعلننا بعبارات لا لبس فيها ولا غموض أن العالم لا يمكن أن يظل الى الأبد مقسما الى بلدان مسموح لها بحيازة الأسلحة النووية وأخرى غير مسموح لها بذلك. وأية معاهدة يفهم منها أنها ترسخ

فإن أحوال المنطقة مع ذلك لا تزال هشة. ويجب على الدول التي تملك الموارد أن تتقدم الصفوف وتتحمل مسؤوليتها بالكامل لمنع تكرار هذا الحدث المأساوي.

وقد قامت بلادي من جانبها، بالاضافة الى مداخلاتها في المحافل الدولية ومساهماتها المتواضعة نقدا وعينا، باستضافة الحوار بين رئيس زائير ورئيس رواندا الذي توج بتوقيع اتفاق يتناول أساسا حالة اللاجئين.

وأود أن أستغل فرصة الحديث أمام هذا المحفل لكي أناشد أشقائي في أنغولا وليبيريا والصومال وأماكن أخرى في افريقيا حيث توجد جيوب من التوتر الذي يمكن أن تلهب نيرانه نزاعات لا لزوم لها، بأن يستخدموا الوسائل السلمية لحل خلافاتهم وتسويتها.

وقد يكون من المناسب في هذا الشأن أن نشيد بموزامبيق كنموذج تغلب فيه الحوار على الصراع المسلح، وحيث سيمارس الشعب في غضون أيام قليلة حريته في اختيار من يرغب في أن يحكموا البلاد. وبالمثل، فإن من دواعي ارتياحنا أن المشكلة الدستورية في ليسوتو حسمت بطريقة سلمية ومن خلال الحوار المستمر. وأود، في هذا الصدد، أن أثني على ما بذله أشقائي الرؤساء موجابي، ومازيري، وماندبلا من جهود.

وأتمنى لو أبدى نفس الحماس آخرون من الناشطين في تناول نزاع البوسنة والهرسك، حيث يتواصل إزهاق أعداد لا تحصى من الأرواح، وحيث تجاوزت المعاناة البشرية حدود الاحتمال، وحيث يبدو أن السكان قد روضوا أنفسهم على مصير فرضته عليهم الفئات المتقاتلة. ألسنا مسؤولين بما يكفي، ولدينا ما يكفي من النوازع الانسانية ما يكفي لحسم المشاكل التي أحاقت بهذه المنطقة، وخاصة أن نزاعات مثل تلك التي أبتليت بها أيرلندا الشمالية الشمالية والشرق الأوسط على مدى عدة عقود، وكانت تبدو مستعصية على الحل، أصبح التصدي لها بصورة قاطعة وبشكل يسفر عن نتائج إيجابية؟

إن التطورات الايجابية في الشرق الأوسط ترمز حقا الى نقطة تحول في العلاقات ما بين الدول في هذه المنطقة وتبشر بتحقيق السلم والاستقرار. وتخالجني رغبة حارة في أن تظل روح الاعتدال والتراضي، التي يسرت تحقيق نتائج ايجابية في

سنتين. وفي الحقيقة، هذا الأمر ليس غريبا علينا نحن في موريشيوس بحال من الأحوال، نظرا لأننا نعيش في ظل تنوعنا الثقافي واللغوي في انسجام تام. إن الثقافة الموريشيوسية هي ثمرة تركيبة تكونت على مر التاريخ، فنحن نعيش في مجتمع يدمج بين الاسهامات اللغوية والدينية والاجتماعية لأوروبا وأفريقيا وآسيا، إن موضوع "الوحدة في التنوع" الذي ألهم أعمال مؤتمر القمة هذا عزيز جدا على بلدنا. وكل قطاعات الأمة الموريشيوسية تشارك في خلق هوية وطنية مع الحفاظ على ثقافتها المتوارثة عن أسلافها. ورسالة الوحدة في التنوع هذه التي تقوم أساسا على التسليم بالاختلاف وعلى التضامن الانساني رسالة تكتسي مزيدا من الأهمية الآن في الحالة الصعبة المعقدة السائدة في عالم اليوم.

ويود رؤساء الدول والحكومات أن يزداد التعاون بين العالم الناطق بالفرنسية والمنظمات الاقليمية والدولية التي تعمل من أجل تحقيق الديمقراطية والسلم والتنمية في العالم وعلى رأسها الأمم المتحدة بطبيعة الحال. لقد اتخذنا سلسلة من القرارات للنهوض بهذه المشاركة الجديدة، وفي هذا السياق، أسعدنا أن نرحب في موريشيوس بأمين عام الأمم المتحدة سعاة السيد بطرس بطرس غالي. وقد تمكنا أثناء مؤتمر القمة من تكثيف الحوار الذي كان مستمرا قبل ذلك بوسائل شتى. لكن الأحداث راحت تتسارع في العالم الناطق بالفرنسية ولما يتح لنا الوقت الكافي لاكتساب الوسائل اللازمة لتنفيذ قراراتنا.

بل الواقع أنه في اليوم التالي لمؤتمر قمة موريشيوس أغتيل، شقيقنا ملكوير ندادي رئيس بروندي، على نحو وحش. وقد تم ابلاغ منظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة بذلك فورا. وبعد ذلك تدهورت الحالة في رواندا، ومرة أخرى أبلغنا هذين المحفلين الدوليين. ونظرا لعدم اتخاذ اجراء في غضون الأيام القليلة الأولى، رحبنا بتدخل فرنسا لأغراض انسانية بحتة، وبذلك أنقذت أرواح عديدة.

وبالاضافة الى قلق العالم الناطق بالفرنسية فيما يتعلق بمنطقة البحيرات الكبرى، فإنه يشعر بقلق عميق أيضا إزاء الحالة في هايتي. وقد تابعا عن كثب تطور الأحداث في ذلك البلد، وقد سررنا لاتخاذ خطوات ايجابية صوب استعادة الديمقراطية. ونحن نتنظر بفارغ الصبر عودة السلطة الشرعية الى هذا

هذا القرار مآلها الفشل ولا يمكن أن يتوقع لها الاستمرار.

وبدون المؤازرة الصادقة من جانب الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، فإننا سنمشل في مساعيها الرامية الى جعل العالم مكانا خاليا من الأسلحة النووية. والخلاف الحالي بين احدى الدول الأطراف في المعاهدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية يوضح بجلاء أن معاهدة عدم الانتشار ليست معصومة من الخطأ. ومما يروعا بالمثل أن نرى الاتجار في البلوتونيوم واليورانيوم المثيري على نحو يتنافى تماما مع أهداف المعاهدة. وما دامت هناك دول حائزة للأسلحة النووية ستظل لدى الدول ذات القدرة النووية الكامنة دافع كاف للسعي الى الحصول على مقادير من هذه المواد، من الرتبة الصالحة لصناعة الأسلحة، مما يعرض المجتمع الدولي كله للخطر.

وعند هذه النقطة تود موريشيوس أن ترحب بالجهود المبذولة لابرام معاهدة تجعل افريقيا كلها منطقة خالية من الأسلحة النووية. ويحدونا وطيد الأمل في أن تقوم مجموعة الدول المستأثرة بالأسلحة النووية، وبالدرجة الأولى أن يقوم الأعضاء الدائمون العضوية في مجلس الأمن، ببذل قصارى الجهد للسماح بقيام مثل هذه المنطقة وعقد المعاهدة اللازمة لذلك.

(تكلم بالفرنسية)

بوصفي الرئيس الحالي لمؤتمر رؤساء دول أو حكومات البلدان الناطقة بالفرنسية، أود أن أقول بضع كلمات بهذه اللغة التي هي العنصر الموحد لاعطاء مجتمع الحوار والتعاون هذا الذي يضم ٤٧ بلدا يزيد مجموع سكانها عن ٤٠٠ مليون نسمة. منذ عام ١٩٨٦، دأب أكبر المسؤولين في هذه البلدان الموزعة على القارات الخمس على عقد اجتماعات قمة دورية لاستعراض المشاكل التي تؤثر على العالم الناطق بالفرنسية، وللسعي معا الى التوصل لحلول للمشاكل العالمية.

لقد تشرف بلدي باستضافة مؤتمر القمة الخامس للعالم الناطق بالفرنسية في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، وقد يبدو مثيرا لدهشة البعض أن بلدا عضوا في الكمنولث لغته الرسمية الانكليزية قد أختير لاستضافة مثل هذه القمة وبالتالي لأن يصبح المتحدث الرسمي باسم المجموعة الناطقة بالفرنسية لمدة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): قبل اعطاء الكلمة للمتكلم التالي في المناقشة العامة في هذه الجلسة. أود أن أبلغ أعضاء الجمعية بأنه نظرا لوقوع خطأ غير مقصود، فإن صياغة البند ٣٣ لا تظهر على الوجه الصحيح في الوثيقة A/49/251 التي تتضمن جدول أعمال دورة الجمعية العامة العادية التاسعة والأربعين، ولا في الوثيقة A/49/252 الخاصة بتوزيع بنود جدول أعمال دورة الجمعية العامة العادية التاسعة والأربعين. فوفقا لقرار الجمعية العامة ٢٦/٤٨ يجب أن يكون نص عنوان البند ٣٣ على النحو التالي "مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية والمسائل ذات الصلة". وهذا التغيير سيظهر في الوثائق التي ستصدر فيما بعد.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة الآن لنائب رئيس الوزراء ووزير خارجية ماليزيا سعادة السيد أنور ابراهيم.

السيد ابراهيم (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها التاسعة والأربعين. واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن تقديرنا للسفير صمويل إنسانالي ممثل غيانا لإدارته بنجاح أعمال الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين ولجهوده من أجل زيادة تعزيز دورها المركزي.

لقد انتهت الحرب الباردة ولقيت الشمولية المصير الذي تستحقه. وفي هذه المرحلة الحاسمة من التاريخ، لا بد لنا من أن نغتنم الفرصة المتاحة لكي نعيد تصميم النظام الدولي بحيث نحقق أمانا للمجتمع العالمي. ولا بد لنا من أن نواجه هذا التحدي، وأن نقوم بشكل جماعي بإعادة بناء نظام عادل حقا لعصرنا وللأجيال المقبلة.

والواقع أن المجتمع العالمي قد وصل إلى معالم هامة كثيرة على الطريق. فهناك مزيد من الدول التي تتفق

البلد، وذلك لمصلحة الشعب الهايتي، لأن هذا البلد عانى معاناة شديدة خلال تاريخه الحديث.

إن العالم الناطق بالفرنسية، قد أصدر، من جانبه، قرارات عديدة ترمي الى أن يصبح للمجتمع الناطق بالفرنسية وجود أكثر دينامية على الصعيد الدولي، وبذلك يتمكن من تقديم اسهاماته في مجالات محددة من المجالات التي هو مؤهل للاسهام فيها. وأود، بصفة خاصة، أن أنوه بقرار صدر تأييدا لتقرير الأمين العام المعنون عنوانا صائبا هو "خطة للتنمية". وذلك القرار يوضح دونما لبس المواضيع التي يود العالم الناطق بالفرنسية أن توخذ في الحسبان في الخطة، والتي سي طرحها ممثلونا داخل الأمم المتحدة في المراحل التحضيرية.

ها هو العالم الناطق بالفرنسية، في قمة ريو دي جانيرو، ثم في فيينا، وبعد ذلك في بربادوس والقاهرة، وغدا في كوبنهاغن وبيجينغ، يتشاور بشأن المشاكل الرئيسية التي أدرجتها الأمم المتحدة على جدول أعمالها. ويجري القيام بهذا بغية التوصل الى مواقف مشتركة لمواجهة التحديات الانمائية الكبرى.

ومثل هذا العمل المتضافر عمل أساسي لتحقيق تنمية متسقة لعالمنا في فجر الألفية الثالثة، فنحن مطالبون بتقديم اسهام محدد تتجلى فيه روح الانسانية التي تحرك العالم الناطق بالفرنسية.

لقد نجحت قمة موريشيوس في وضع العالم الناطق بالفرنسية في سياق سياسي ودبلوماسي أكبر من ذي قبل، والعالم الناطق بالفرنسية لديه رسالة أصيلة وإيجابية يود أن ينشرها في أرجاء العالم، رسالة حرية وتضامن ومشاطرة. ويسعدني بالغ السعادة أني تمكنت من نقلها اليكم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود، باسم الجمعية العامة، أن أتوجه بالشكر الى رئيس وزراء جمهورية موريشيوس على البيان الذي أدلى به توا.

أصطحب السير انيرون جونغناوث، رئيس وزراء جمهورية موريشيوس من المنصة.

إعلان

من الدولة لحقوقه غير القابلة للتصرف في الحرية وفي المشاركة في العمليات الاجتماعية والسياسية والثقافية والارتقاء إلى الحد الأمثل بالطاقة الكامنة لدى الإنسان الفرد من خلال التنمية. ولا بد من تأمين حقوق الفرد كما أن استقرار المجتمع أمر لا يمكن التهاون فيه. وفي هذا الإطار، تتصور عملية استعادة حقوق الإنسان في أي مجتمع، سواء كان صناعيا أو ناميا، على أنها جهد متواصل لا ينبغي أن تتخلى عنه أبدا.

إن الوعد الذي أعلن في قمة ريو عام ١٩٩٢ ما زال ينتظر تحقيقه. وإذا لم ترد المساعدة الإنمائية الرسمية، ولم يتحقق الهدف الدولي المحدد لها بنسبة ٠,٧ في المائة، فإن ذلك سيمثل نكوصا خطيرا عن التزامات ريو، بصرف النظر عن وجود مرفق البيئة العالمي.

وسيؤدي ذلك إلى إثارة أسئلة حول التزام بلدان الشمال بالتعهدات التي قطعتها على نفسها في مؤتمرات كبرى. وفي العام المقبل ستجتمع القمة العالمية للتنمية الاجتماعية، ولكننا نتساءل ما قيمة الوثائق التي يجري التفاوض عليها بصعوبة في حين أنه لا توفر لنا أية وسائل حقيقية لتنفيذ جدول أعمال ريو للقرن ٢١؟ إن الاجتماع الذي عقده صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مؤخرا في مدريد قد أبرز اهتمامات البلدان الرئيسية من بين البلدان المتقدمة النمو التي كثيرا ما تتقاطع مع احتياجات البلدان النامية ومتطلباتها.

وفي قمة ريو، أعلنت البلدان المتقدمة النمو أن الغابات الاستوائية تخص العالم بأكمله. وأكدت أن هذه الغابات ينبغي أن تبقى دائما من أجل الحفاظ على التنوع البيولوجي وتعزيز التوازن الإيكولوجي. واليوم يغطي منطقة جنوب شرقي آسيا ضباب كثيف يؤثر تأثيرا ضارا على صحة الناس. ويجري إحراق مئات الآلاف من الهكتارات من الغابات البكر بينما نفقد أنواعا قيمة بأكملها.

وإذا كانت الغابات الاستوائية إرثا للإنسانية بالفعل، فإن المسؤولية عن حمايتها لا بد أن تكون بالضرورة مسؤولية جماعية. وفي الوقت الذي ستتخذ فيه بلدان جنوب شرقي آسيا التدابير اللازمة، فإننا نناشد المجتمع العالمي، وبخاصة الأعضاء الأغنى،

على حسم نزاعاتها بالوسائل السلمية. وجنوب افريقيا خرجت من مرحلة التطهر السياسي كأمة متحررة من الفصل العنصري ومتمتعة بحكم الأغلبية؛ وشهدت كمبوديا انتخابات ديمقراطية وحررة؛ وفي شرقي آسيا اقترب السلم الدائم من التحقق بعقد الاتفاقات الإسرائيلية - الفلسطينية.

ومع ذلك، فإن الشعور الأولي بالفرحة الغامرة سيكون قصير العمر إلى حد ما. فالطريق الذي ينتظرنا محفوف بعلامات الاستفهام والمخاطر. ونهاية الحرب الباردة لم تحقق لنا بعد بالكامل وعدها بإحلال السلم والأمن العالميين. بل إنها بدلا من ذلك أطلقت العنان لشرطيي القومية الأناحية الضيقة، وللروح القبلية، والتعصب الديني - كما نشهد في عمليات "التطهير العرقي" في البوسنة، وفي الحرب القبلية في رواندا والانقسامات الدينية في بعض البلدان. وما زالت الفجوة القائمة بين الشمال والجنوب في الثروة والسلطة والتحكم في الموارد فجوة كبيرة إلى حد لا يمكن تجاهله، كما أن إعادة توزيع الرخاء الاقتصادي العالمي عملية أبعد ما تكون عن التحقيق.

ويعتبر التحدي الأكبر الذي يواجهه المجتمع العالمي اليوم في الوفاء بالوعود التي قطعت في السنوات الأخيرة بالعمل بصورة منتظمة على إحداث تغيير في البيئة العالمية. والمقصود هو تحقيق ذلك ببذل جهود مستمرة في مجال التنمية الاقتصادية وبتعزيز المجتمع المدني والمؤسسات المتعددة الأطراف.

وتعتبر التنمية الأساس الآمن الوحيد لسلم العالم وأمنه، نظرا لأن مصادر الصراعات كثيرا ما تتمثل في الحرمان والفوارق الاقتصادية والاجتماعية عميقة الجذور. وبالنسبة للمجتمع المدني، فإن نموه ليصل إلى مرحلة النضج يقتضي إقامة مؤسسات لنظام اجتماعي مستقر وقادر على الاستجابة، ووضع ترتيب ديمقراطي يقوم على المشاركة كوسيلة لتوجيه الطاقة السياسية، وتهيئة بيئة يمكن أن تزدهر فيها الثقافة.

إن الشيء الذي يهم في كل هذه المجالات هو الناس وحريتهم وأمنهم وتنمية طاقاتهم. وكل التقاليد العظيمة لبني البشر شرقا وغربا تتفق على قدسية الفرد الإنسان، وعلى أن الأسرة هي الوحدة الأساسية للمجتمع، وعلى أن سيادة القيم المعنوية والأخلاقية هي أساس الحضارات. وتقتضي حرمة الإنسان الفرد حماية

والهرسك، حتى بعد رفض الصرب لخطة السلام
المزعومة؟

في داخل الأمم المتحدة ذاتها، لا توفر عمليات
حفظ السلام التي يقرها مجلس الأمن أية بنية
مؤسسية واضحة للتشاور، بخاصة بين البلدان غير
الأعضاء في مجلس الأمن المشاركة بقوات والبلدان
الأعضاء فيه. إن البلدان الكبرى تقاوم الحاجة الماسة
إلى إجراء المشاورات بانتظام بين مجلس الأمن والبلدان
المشاركة بقوات.

وبينما الحالة في الصومال تعكس بوضوح الحاجة
إلى انخراط الأمم المتحدة بشكل ما، إن لم يكن تدخلها،
فهناك عمليات أخرى عارضت، في إسهام الأمم
المتحدة فيها معارضة تامة بلدان منها حتى بلدان في
المنطقة المعنية. ووفد بلادي، الذي يساهم إسهاما كبيرا
في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، يساوره
الهاجس إزاء العمليات التي تخدم مصالح مجموعات
معينة يشتهه في صدق نواياها.

وفي مجلس الأمن نجد أنه بينما أزال الاتفاق بين
الدول الخمس الدائمة العضوية عقبات وسهل تسوية
نزاعات، فإن قوة الدفع الكامنة وراء محاولة حسم
القضايا، إذا لم تقابل بضوابط وموازنات تتيح
المحاسبة وتكفل عدم اتباع نهج انتقائي في معالجة
المسائل، قد يكون فيها القضاء على المجلس نفسه
وعلى سلطته المعنوية. إن دور الدول الكبرى، أو على
الأقل تلك التي لا تزال تستحق ذلك المركز، معترف به
صراحة في ميثاق الأمم المتحدة. ومع هذا، فإن
العديد منا لن يكونوا من الراغبين في الموافقة على
أن تكون لهذه الدول بمقتضى الميثاق ميزة تسمح لها
بالتدخل حينما تشاء، وفقط في الحالات التي ترى
فيها في ضوء تفسيراتها الذاتية للسلام والأمن مدعاة
للتدخل.

إن إصلاح مجلس الأمن ضروري ليعكس تمثيلا
جغرافيا أكثر إنصافا وليصبح المجلس مسؤولا بدرجة
أكبر أمام أعضاء الأمم المتحدة. أما المقاومة الصادرة
عن قلة، أصبحت ادعاءاتها هي نفسها بأنها تدخل
ادعاءات في عداد الدول العظمى ادعاءات تفتقر بشكل
متزايد إلى الوجهة، فإنها مقاومة ينبغي عدم السماح
لها بالوقوف في وجه التغيير. إن المسألة ليست مجرد
مسألة زيادة العضوية الدائمة، وإنما هي مسألة زيادة

مساعدتنا في إطفاء هذه الحرائق بصورة عاجلة،
وعلى سبيل الأولوية.

إننا نعتبر قضية سكان العالم قضية لا تنفصل عن
الاهتمام العام بالتنمية. إن التخفيضات في معدلات
الخصوبة إنما تتحقق أساسا من الاستثمار في توفير
التعليم والرعاية الصحية للمرأة. وبينما نشارك في
الأهداف الأساسية لمؤتمر السكان والتنمية الذي عقد
في القاهرة، فإننا نأسف للمحاولة التي بذلت لفرض
آراء معينة دون مراعاة لقيم الآخرين.

ولن يتحقق عائد السلم الذي نطمح إلى جنيه بدون
نمو مطرد في الاقتصاد العالمي. ومع ذلك، فإن آفاق
النمو كثيرا ما تعوقها السياسات قصيرة النظر
والأزمات الهيكلية الموجودة في داخل الاقتصادات
الصناعية. وفي ضوء هذا، ينبغي ألا تقتصر الدعوة
الكثيرة التردد إلى العمل على تثبيت حالة الاقتصاد
الكلي على البلدان النامية وحدها، بل ينبغي بدلا من
ذلك أن تشمل الاقتصادات النامية والاقتصادات
الصناعية على حد سواء.

إن الأمم المتحدة ستحتفل قريبا بالذكرى السنوية
الخامسين لخروجها إلى حيز الوجود. وسيكون من
الإجحاف أن نتجاهل تماما المساهمات البارزة التي
قدمتها هذه الهيئة العالمية ووكالاتها في خدمة
الإنسانية. لقد وفرت محفلا للتعاون الدولي في ميادين
التعليم والقانون والصحة والثقافة والاقتصاد وإغاثة
اللاجئين وهلم جرا. ولكن الأهم من ذلك أن مجرد
وجودها قد مهد الطرق لنظام عالمي يمكن أن يكون
ديمقراطيا ومتعدد الثقافات حقا.

مع هذا، فإننا عندما نقيم ذلك العصر ونفكر مليا
في تحديات القرن الواحد والعشرين، يجب أن نضع في
اعتبارنا إلى حد كبير الحدود الكثيرة التي تحدنا. من
الواضح، أن الأمم المتحدة بوضعها القائم اليوم غير
قادرة على أن تتناول بشكل فعال مسائل عالمية
حرجة. في حالة البوسنة والهرسك لا يزال مجلس الأمن
عاجزا عن تنفيذ قراراته. وإذا ما كان لنا أن نطرح
سؤالا فإنه: لقد كان المجلس مستعد للتدخل بسرعة
في أزمة الخليج منذ سنوات قليلة، فكيف يمكن توفير
ذلك مع ما نراه من التردد السياسي والافتقار الواضح
إلى العزيمة اللازمة لاتخاذ إجراء فعال في حالة البوسنة

ينحصر في نطاق معالم ضيقة تحدد له تحديداً أو أن يطغى فيه الإحساس المتغترس بالتفوق الثقافي.

يجب أن نكافح للتغلب على الاستقطاب غير المثمر وأن نسمو فوقه. إننا جميعاً بحاجة إلى تطهير أنفسنا من العجرفة وقصر النظر الكافيين في طريقة التفكير القديمة. يجب أن نتعلم احترام التنوع في الرأي، وتعدد أساليب النظر إلى العالم وتباين الآفاق إزاء الحياة والمجتمع. ومع هذا فإن التنوع والتعدد يجب ألا يعيقا السعي الحثيث لإيجاد حلول حقيقية لمشاكلنا المشتركة تحقيقاً للصالح العام، ولتنفيذ هذه الحلول.

يجب علينا أن نقبل الحقائق الجديدة، وبخاصة التحولات البعيدة المدى التي تجري بانتظام في الاقتصاد العالمي. إن القوة الاقتصادية المتعاضمة لشرق آسيا والبلدان الحديثة التصنيع ستجلب في ركابها حتماً معادلة جديدة للقوة والمسؤولية في الشؤون العالمية.

إننا ندرك تماماً مواطن الضعف الكامنة في شرق آسيا: إن أداءها الاقتصادي الملفت للنظر ليس معجزة بحال من الأحوال. ومع هذا فإن تجربتها ترسم طريق التغيير نحو البحث عن الجودة النوعية. والاستقرار السياسي فيها قد أوجد بيئة صالحة لدفع الجهود نحو النمو الاقتصادي، الذي أصبح في نهاية الأمر وسيلة لإعطاء الإمكانات للشعب. إن قوة هذا الأداء، كما هو الحال في ماليزيا وبلدان أخرى في منطقة جنوب شرقي آسيا، نابعة من قبول وتطبيق الفكرة القائلة بأن التنمية والديمقراطية لا يتعارضان؛ وممارسة الأفراد العاديين للحرية المسؤولة ومشاركتهم في الحياة العامة لا يترتب عليهما بالضرورة عدم انضباط اجتماعي أو زعزعة للاستقرار السياسي. إن التنمية تثريها التعددية الثقافية حين تؤدي ممارسة التسامح والاعتدال إلى تحويل التنوع الديني والعنصري إلى عنصر مؤد للنجاح بدلاً من أن يكون مصدراً للصراع. وفي عالم تميزه النزعات العرقية والدينية ومظاهر التعصب الثقافي، قد توفر تجربة شرق آسيا في التعددية الثقافية بعض الخيوط التي ترشدنا إلى ابتكار وسائل للتعايش السلمي والمشاركة المثمرة بين مواطني القرية العالمية.

إن داغ همرشولد، عندما كان يفكر في حالة العالم منذ ما يقرب من ٤٠ عاماً، ربما كان أقل تفاؤلاً منا بالنسبة لآفاق العمل العالمي. وإذا كانت ذاكرة الحرب لا تزال حاضرة في الأذهان قال:

المشاركة. ولما كان المجلس غير تمثيلي، فإن الخطوة الأولى في سبيل الإصلاح يجب أن تكون زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين. وحق النقض، الذي هو وليد سياسات القوة الغابرة، يجب أن يكون بدوره جزءاً من الإصلاح الكلي للمجلس.

إن الأمم المتحدة لا تزال تمثل أفضل ملاذ للبلدان النامية للنهوض بمصالحها في الشؤون العالمية. ومن ثم، لا يمكننا أن نسمح للتساؤلات الحالية بشأن هيكل الأمم المتحدة ودورها بأن تظل باقية دون حسم. إن الأمم المتحدة، رغم المشاكل المالية، لا يمكن أن يسمح لها بأن تكون متسولة تطلب الإحسان من وسطاء القوة على حساب مبادئ الميثاق.

إن الأمم المتحدة هي المؤسسة الوحيدة القادرة على توفير أداة للمعالجة الشاملة والمتكاملة لقضايا السلم والتنمية. إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي إذا ما جدد نشاطه يمكن أن تتوفر لديه القدرة على تنسيق - بل فيما يؤمل موافقة - السياسات النابعة من هيئات منفصلة مثل مجموعة البلدان الصناعية السبعة، ومؤسسات بريتون وودز. وفي هذا الصدد، يجب إيلاء أولوية لخطوة للتنمية توفر الإطار الجديد للتعاون الإنمائي الدولي الذي هو أساس أي شراكة عالمية حقاً.

يجب على الأمم المتحدة أيضاً أن تقود الكفاح نحو نزع السلاح النووي العام الكامل. ويجب على الدول الكبرى ألا تبطل الحركة المندفعة نحو تحقيق عدم الانتشار الفعال وعقد معاهدات للحظر الشامل للتجارب، بما لذلك من أهمية حاسمة في سعيينا الجماعي لوقف سباق التسلح والقضاء على استخدام أسلحة التدمير الشامل.

إن ماليزيا على استعداد لأن تقطع على نفسها عهداً مبكراً بخدمة أهداف العالمية الحقيقية وبخدمة نظام عالمي جديد للسلم الدولي والأمن والتنمية، مزود بآلية حقيقية تركز على الأمم المتحدة. وسنواصل المشاركة بشكل نشط في أعمال النظام المتعدد الأطراف.

لقد نما المجتمع الدولي إلى أربعة أمثال ما كان عليه عام ١٩٤٥. إن العالم متنوع الخواص والعناصر ومتعدد الثقافات. وأي تبادل مجد للأفكار لا يمكن أن

بشكل مضجع. وقد حلت محل كتلتني الشرق والغرب كتلتنا الشمال والجنوب، فالشمال الغني يشعر بالقلق لأن الجنوب الفقير يشكل تهديدا لسكينته وراحته.

وبدلا من تهيئة مناخ دولي أفضل، أطلقت نهاية الحرب الباردة العنان لعدم الاستقرار في نصف الكرة الجنوبي، ويواجه عالما ثلاث أزمات هي: أزمة سياسية واقتصادية وأزمة مجتمع إنساني - وهذه تمتحن على نحو موجه التضامن الدولي والتكافل بين الدول. فوجود العديد من بؤر التوتر في أمريكا اللاتينية وأوروبا وآسيا وأفريقيا يثير القلق والاهتمام في منظماتنا. وقد طُرح عدد من الأفكار لوقف هذه الشرور على نطاق العالم كله، وهي أفكار يتفاوت حظها من النجاح، إلا أننا نعتقد بأن النهج الأفضل يكمن في القول المأثور: "درهم وقاية خير من قنطار علاج".

إن الدبلوماسية الوقائية تبدو في رأينا حاسمة في سبيل حفظ السلم والنهوض به، كما يدل على ذلك تاريخ العالم الحديث. وأنه لمن الجلي في الواقع أن العديد من الصراعات الحالية صراعات، كان يمكن تفاديها لو تدخل المجتمع الدولي في الوقت المناسب لمنعها من التردّي.

ولأسباب واضحة، أود أن أفيض في الحديث عن الأزمة في رواندا.

إن استعراض جذور هذه المأساة يدل على أن تنفيذ الدبلوماسية الوقائية كان يمكن أن يمنعها أو على الأقل كان يمكن أن يخفف من حدة آثارها. فلو عدنا إلى المظاهر الأولى للصراع العرقي بين الهوتو والتوتسي، فإننا نرى العديد من الفرص التي كانت متاحة لحسمه والتي تجاهلها المجتمع الدولي. ولكننا دعونا نلقي نظرة على أحداث الأمس القريب.

من الواضح أنه لو احترمت الأطراف اتفاقات أروشا، لما اتخذت المأساة الرواندية أبعادها الراهنة. ومن الواضح أيضا أن المجتمع الدولي كان باستطاعته ضمان احترام هذه الاتفاقات. علاوة على ذلك، كان بإمكان وجود القوات الأجنبية والدولية على التراب الرواندي قبيل ارتكاب المجازر وخلالها أن يحول دون ارتكابها.

"يجب علينا أن نقضي فترة في مرحلة التلمذة والتمرن، وأن نحاول في كل مرحلة تطوير أشكال للتعايش الدولي بالقدر الممكن في اللحظة المعنية".

إن فترة التلمذة هذه قد استكملت. ويجب على الأمم المتحدة أن تبتكر، وأن تجدد نفسها حتى تكون قادرة على التصدي لتحديات القرن الواحد والعشرين. ويجب عليها أن تتقدم وتحول نفسها من ساحة تلتقي فيها حفنة من الأمم القوية إلى أداة فعالة وتمثيلية لإدارة شؤون العالم. وأكثر من ذلك، ينبغي أن تنفخ فيها روح العدالة ونزعة الإشفاق. وباختصار، فإن شرعية هذه الهيئة الدولية نفسها تتوقف على تحقيقها المثل الأعلى الذي تتحول به إلى ضمير المجتمع العالمي.

خطاب السيد كنفو وا دوندو، رئيس وزراء الحكومة الانتقالية في جمهورية زائير

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى بيان يلقيه رئيس وزراء الحكومة الانتقالية لجمهورية زائير.

اصطحب السيد كنفو وا دوندو، رئيس وزراء الحكومة الانتقالية في جمهورية الكونغو، إلى المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يسرني عظيم السرور أن أرحب برئيس وزراء الحكومة الانتقالية في جمهورية زائير، سعادة السيد كنفو وا دوندو، وأدعوه لمخاطبة الجمعية.

السيد كنفو وا دوندو (زائير) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): في فجر القرن الواحد والعشرين، يبحث كوكبنا عن توازن عالمي جديد. لقد مضت خمسة أعوام منذ انتهاء الصراع من أجل الهيمنة على العالم، وخضت حُمى سباق التسلح. ومن سوء الطالع، أن المشاكل التي تحل بالبشرية ما زالت قائمة لم تتغير: وهي الموت والمرض والحرب والمجاعة والفقر وبؤر التوتر والمجموعات الكاملة من السكان التي تهيم على وجهها

المعنية مباشرة بهذه الظاهرة أن يواجه وحده هذه الحالة دون مساعدة من المجتمع الدولي.

ولنأخذ حالة بلدي وحالة رواندا. إن مأساة رواندا، التي وقعت قبل وقت قصير من تنصيب حكومتنا الحالية في زائير، لا يمكن أن تحظى منا إلا بإجراءات محدودة تتخذها حكومتنا لمجرد سد الثغرة مؤقتا، وذلك نظرا للحالة السيئة للاقتصاد في زائير - وبذلك ستظل المشاكل بلا حل.

ومن على هذه المنصة، توجه زائير نداء حارا للمجتمع الدولي لتقديم دعم يتناسب والصعوبات التي يعانيها سكاننا.

إننا نعرف أن عودة اللاجئين الى بلدانهم تعيقها عوامل متنوعة: إن تنظيماتهم الإدارية والسياسية قد أعيد تشكيلها في المخيمات؛ وأفراد المليشيا، الذين يصعب التعرف عليهم، وأفراد السلطات المدنية والعسكرية السابقة يعتمدون الى إرهاب اللاجئين؛ وأقل ما يقال عن التزام سادة كيغالي الجدد بإقناع أبناء وطنهم بالشروع في العودة الطوعية المأمونة هو أنه فيما يبدو - التزام غير كاف؛ وحكومة زائير، التي تفتقر الى الموارد، في مسعاها لاحترام روح اتفاقية منظمة الوحدة الافريقية المتصلة باللاجئين، تواجه صعوبات ضخمة في محاولة التخلص من الجنود السابقين الموجودين على الحدود.

وكل هذه العوامل ينبغي أن تجعل المجتمع الدولي يدرك خطورة الحالة - وخاصة أن مخاطر الصراع بين الهوتو والتوتسي تنذر بالتحرك في أي من الاتجاهين: فاليوم نحن نشهد العودة الجماعية الى رواندا للاجئين من التوتسي الذين كانوا قد دفعوا الى العيش في المنفى قبل ثلاثين عاما؛ وإذا لم يُظهر المجتمع الدولي الحيطة اللازمة فسنشهد غدا مأساة أخرى في رواندا، تقترب في هذه المرة بعودة اللاجئين من الهوتو.

لذلك فإنه من الملح أن يساعد العالم هاتين الفئتين العرقيتين على تعلم كيفية العيش معا مرة أخرى في وئام.

ونحن نعتقد أن الحلول لمأساة رواندا ينبغي أن تتضمن العناصر الأربعة التالية: المشاركة في السلطة بين الطرفين المعنيين؛ واقامة جيش متعدد الأعراق؛

إن وفد زائير إنما يعيد الى أذهاننا ذكر أحداث الماضي لكي نستطيع استخلاص العبر منها لدى مواجهة المشاكل الراهنة والمستقبلية. فما هي هذه المشاكل؟

لقد غادر الملايين من الروانديين بلادهم بحثا عن ملجأ في البلدان المجاورة. وهذا الخروج الجماعي تسبب بأضرار لا حد لها، وولد اختلالات اجتماعية واقتصادية بالغة الخطورة في هذه البلدان. فزائير، مثلا، تعين عليها استيعاب ٣ ملايين نسمة في أقل من ثلاثة أشهر. ومدينة غوما الصغيرة، التي يبلغ تعداد سكانها عادة ٢٠٠ ٠٠٠ نسمة، أصبحت تتلقى وحدها في يوم ١٤ حزيران/يونيه ١٠ ٠٠٠ لاجئ في كل دقيقة. ولم يشهد العالم الحديث مثل هذا النزوح الهائل لمجموعات ضخمة من السكان.

والآثار المترتبة عن هذه الحالة يمكن أن تكون مأساوية: مثال ذلك اكتساح الهياكل الأساسية وعودة الأمراض المستوطنة الى الظهور من جديد، وحدوث أزمة في الإسكان، وإتلاف المحاصيل الزراعية، وتدمير البيئة، ونشوب المنازعات بين الناس المقيمين في أماكن شديدة الاكتظاظ، وانعدام الأمن، الى جانب أمثلة أخرى لا تحصر ولا تعد. بالإضافة الى هذا كله، تزداد المشكلة القومية حدة، وهي أصلا مدعاة للقلق في ذلك الجزء من زائير.

إن الحالة السائدة الآن في البلدان المتاخمة لرواندا تتوفر فيها جميع الشروط الأساسية اللازمة من أجل التدخل الوقائي من جانب المجتمع الدولي. وبطبيعة الحال، يشارك المجتمع الدولي حاليا بالفعل في العمليات الإنسانية لصالح اللاجئين. ويغتنم وفد بلادي هذه الفرصة ليتوجه بالشكر الى جميع البلدان والمنظمات التي تشارك في هذه العمليات. وفرنسا بصورة خاصة تستحق إشادة خاصة لدورها في إنقاذ العديد من الأرواح في "عملية الفيروز". غير أن الأوان قد آن لكي يتجاوز المجتمع الدولي الجانب الإنساني ويجد حلا للأسباب الأساسية لمأساة الرواندية وأثارها على البلدان المجاورة.

إن هذه الأسباب تتصل بتشريد الناس ونزوح اللاجئين الى بلدان غير معدة بأي شكل من الأشكال لاستقبال هذا الحجم الكبير من الجماهير البشرية. ولهذا فإن الحل يكمن في عودة اللاجئين الى بلدانهم الأصلية. على أننا نلاحظ أنه ليس بوسع أي بلد من البلدان

وفي ١١ تموز/يوليه ١٩٩٤ قام البرلمان الانتقالي بإنشاء حكومة تمثل غالبية شعب زائير. وهذه الحكومة تعتزم إدارة سياسة الدولة عن طريق الرقابة البرلمانية وحدها.

وفي زائير، كما في أي مكان آخر، تتطلب عملية إقرار الديمقراطية التي هي عملية مطولة موارد مادية ومالية كبيرة. ولا أقصد هنا الموارد اللازمة في لحظات معينة أي على سبيل المثال لتنظيم وعقد انتخابات حرة وشفافة. بل أشير إلى الموارد الكبيرة اللازمة لتحقيق الاستقرار للبيئة الاقتصادية والاجتماعية، التي توفر الإطار العام للعملية الديمقراطية. إن هذا الاستقرار قد تم تجاهله لوقت طويل، ولكن يجري الاعتراف به الآن على نحو متزايد باعتباره شرطاً لا غنى عنه للتقدم صوب الديمقراطية.

وإذا كانت هذه هي الحالة حقاً، فإن العديد من البلدان في أفريقيا وفي جميع أنحاء العالم ليس لديها أمل كبير في اتمام عمليتها الديمقراطية أو على الأقل اتمامها في حدود إطار زمني معقول. حيث أن السياسة في هذه البلدان تشوهها على نحو صارخ العلل الاجتماعية كالفقر وسوء التغذية والجهل والعنف.

وعندما يعتمد بلد على جهوده الوطنية وحدها من أجل حل كل هذه العلل، سرعان ما يجد نفسه حبيس دائرة مفرغة إنما تزيد من تفاقم مشاكله.

والأزمة الثانية التي تواجه البشرية ذات طبيعة اقتصادية. وهذه الأزمة تعود إلى السبعينات وهي ناجمة عن أوجه القصور الأساسية في النظام الاقتصادي الذي أقيم في نهاية الحرب العالمية الثانية. إن منح الاستقلال للبلدان التي كانت مستعمرة في ذلك الوقت قد غير تماماً الحالة الدولية.

وهذه الأزمة ناجمة عن الفجوات الهيكلية، وعن الافتقار إلى التوازن في مجالات مترابطة مثل مجال السلع الأساسية والتجارة والطاقة والعمل والتمويل.

ولهذا السبب ننادي بنقل مفهوم الدبلوماسية الوقائية إلى المجال الاقتصادي كذلك. وهذا يعني أن ينشط المجتمع الدولي للتصدي للاختلالات في الاقتصاد الوطني قبل أن تؤدي هذه الاختلالات إلى أزمة اجتماعية واسعة النطاق.

وايجاد ضمانات لعودة اللاجئين عودة آمنة؛ ومساعدة المجتمع الدولي لكل من بلدان اللجوء وبلدان المنشأ.

بعد الوصف الموجز للصورة المعتمدة والمزعجة للحالة السائدة في منطقة البحيرات العظمى، أود الآن أن أتطرق إلى الحالة في بلدي، زائير.

إن زائير التي تقع في قلب أفريقيا بلد يعاني أزمة عميقة. فمنذ بداية هذا العقد، ما فتئت زائير تعاني أزمة مؤسسية خطيرة تخللتها أحداث فردية أسهمت في تدمير جميع الموازين الأساسية لاقتصادنا.

وقد استطاع بلدي بالكاد أن يتجنب أزمة كان يمكن أن تضاهي أزمة رواندا. ونعلم أن عملية تحقيق الديمقراطية التي بدأت في زائير في ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٠ تعد واحدة من أكثر هذه العمليات جيشانا واضطراباً في القارة الأفريقية برمتها. فالمؤتمر الوطني الذي استمر زهاء عامين عجز عن التوفيق بين الشخصيات السياسية الرئيسية. وقد أضررت الوحدة الوطنية من جراء عودة ظهور الحركات الانفصالية والطائفية. وانفجرت التوترات العرقية في أماكن متفرقة من البلاد. وباختصار كان من الممكن لنا أن نعاني من نفس المذابح وعمليات التشريد الجماعي للسكان التي نشجبها الآن في رواندا.

وقد نجحت زائير في تجنب هذه المأساة الكبيرة، ويرجع الفضل في ذلك إلى حد كبير إلى مساعدة المجتمع الدولي التي جاءت في حينها.

ولا نود أن نقلل من أهمية حكمة القوى الداخلية في زائير والعمل الذي أنجزته، ولا من الدعم المستمر الذي تلقيناه من الثلاثي المكون من بلجيكا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.

كما نود أن نعترف بفضل الأمين العام لمنظمتنا، إذ أن مساعيه الحميدة هي التي أدت إلى عقد الاجتماعات التي التقت فيها جميع الاتجاهات السياسية في زائير.

وننتج هذه الاجتماعات كانت لها أهمية سياسية كبيرة حيث وضعت حداً لازدواج النصوص الدستورية، وكذلك ازدواج المؤسسات الانتقالية إلى الجمهورية الديمقراطية الجديدة.

الوسائل يجب أن يفضي بنا الى خارج المضمهر المهترئ بحيث يمكننا إيجاد سبل جديدة وخلاقة. وفي بحثنا يجب أن نوجد حلولاً جديدة، كتلك التي مكنت من اعادة بناء أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية.

والمرض الثالث الذي يصيب العالم اليوم هو أزمة المجتمع. إن المجتمع البشري يقع ضحية عودة ظهور القوة والعنف وتزوقهما على حكم القانون في العلاقات بين الدول، في إزدرأء لجميع قواعد حسن السلوك. إن ثلثي الجنس البشري يعانون من الجوع والأمراض المعدية وسوء التغذية ونقص التغذية والبطالة والافتقار الى المعلومات والثقافة، وهم ياخصار يعانون من التخلف. والأزمة السياسية والاقتصادية تؤثر بدورها تأثيراً سلبياً على المجتمع.

الحكومة التي أترأسها هي حكومة انتقالية بين نظام قديم وجمهورية جديدة بازغة نعرف فيها بحق كل مواطن في حرية التفكير والتعبير والارتباط والحركة. جمهورية جديدة القضاء فيها مستقلة، ويتوجب على الشرطة والجيش فيها حماية المواطنين، جمهورية جديدة الصحافة فيها حرة.

تعتزم حكومتي جعل احترام حقوق الانسان في زائير احدى أولويات عملها الجوهرية. ومن هذه المنصة أناشد الوكالات المتخصصة التابعة لمنظمتنا أن تتشاطر معنا خبرتها الثرية وأن تساعدنا مساعدة فعالة في تحقيق اهدافنا.

سيتضمن انشاء مؤسسات جمهوريتنا الديمقراطية الحقبة الجديدة تنظيم انتخابات حرة وشفافة ونزيهة في المستقبل القريب. وتأمل حكومتي أن ترى مجتمع الأمم المتحدة ينضم الى زائير في هذه المرحلة الأخيرة من رحلتنا الطويلة صوب تحقيق هدفنا، وهو دولة تقوم على حكم القانون، من خلال المساعدة في إعداد وتنظيم ومراقبة هذه الانتخابات على جميع المستويات.

قبل أن أختتم بياني، أود فقط أن أعرب لكم، سيدي الرئيس، عن عظيم ارتياح وفدي لرؤيتكم تترأسون الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين. ونحن جميعاً ندرك أن انتخابكم اشادة ببلدكم، كوت ديفوار. ولكنه يمثل أيضاً اعتراف المجتمع الدولي بصفاتكم صفات السياسي المحنك والدبلوماسي واسع

إن الظروف الاجتماعية - الاقتصادية قد تردت تردياً كبيراً في زائير منذ بداية العملية الديمقراطية. وفي السنوات الخمس الماضية قُضي تماماً على الموازنات الأساسية في الاقتصاد الزائيري. ونتيجة لهذا توجد الآن أزمة اقتصادية ومالية حادة للغاية.

وهذه الأزمة الاقتصادية تصاحبها أزمة أخلاقية عميقة أدت الى النهب والتدمير المنتظم للنسيج الاقتصادي.

وغني عن البيان أن هذه الحالة الاقتصادية لا يمكن أن تؤدي بنا الى ازدهار الديمقراطية وذلك نظراً لآثارها السلبية على الأحوال المعيشية للمواطنين.

ومن الواضح بالمثل أن زائير لا يمكنها أن تخرج بمفردها من هذه الحالة. لقد أدرجت الحكومة الحالية بالطبع في برنامجها تدابير محددة قصيرة الأجل من أجل إبطاء التدهور المستمر بعض الشيء في الظروف الاجتماعية. ولكن هذه التدابير وخطة الانعاش التي تنتهجها الحكومة ككل لن تكون فعالة إلا اذا دعمت بالتعاون المعزز بين زائير وشركائها على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف.

ولكن، كما هو معروف، هذا التعاون قد علق ومعظم شركاء زائير يجعلون استئناف التعاون مشروطاً بالتقدم الملموس المحرز صوب الديمقراطية والتقدم في الادارة الاقتصادية. وهكذا نجد أنفسنا في مواجهة المشروطة المعقدة. إن المساعدة التي يحتاجها بلدي للتحرك صوب الديمقراطية وحسن الادارة قد جعلت مشروطة بالتحقيق السابق للديمقراطية وحسن الادارة.

إن بلدي ليس حالة معزولة. فهذا النوع من المشروطة يصبح على نحو متزايد عاملاً محدداً في التعاون بين البلدان النامية، ولاسيما في افريقيا، وشركائها الثنائيين والمتعددي الأطراف. وبعبارة أخرى، تواجه العديد من البلدان اليوم بحلقة مفرغة تعرقل وصولها الى موارد المجتمع الدولي.

يجب على منظمتنا أن تجد بعض الوسائل الكفيلة بتحطيم هذه الحلقة لأن بقاء معظم مواطني العالم، إن لم يكن بقاء الجنس البشري بأكمله، هو الآن في كفة الميزان. ومن المهم أن نلاحظ بأن البحث عن هذه

السيد رومولو (الفلبين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم لمنصب رئيس الجمعية العامة الرفيع. إن حياتكم المهنية المتميزة وخبرتكم في الشؤون الخارجية، بالاقتراح بصفاتكم الشخصية، خير ضمان لنا بالقيادة الحكيمة والماهرة للدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة.

إذ نقرب من العام الخمسين في حياة منظمنا، لننظر وراءنا إلى المبادئ الأولى في وجودها. لننظر كيف يمكننا أن نطبق هذه المبادئ على الوقائع الدينامية لعصرنا، وأن نطبق، إلى الحد الذي يمكن أن تسمح به الفطنة البشرية، على الظروف الغامضة في نصف القرن المقبل.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد بيغمان (هولندا).

إن المجتمع الدولي بعد خروجه من أهوال ودمار يعجز عنهما الوصف، نجما عن صراع عالمي لا هوادة فيه، أنشأ الأمم المتحدة كأداة تعمل أساسا لمنع الصراع والمحافظة على السلام. وكان من المفروض أن تنفذ هذه المهمة، على قدر الامكان، عن طريق تشجيع الأطراف المتصارعة ذاتها على تسوية النزاعات بالوسائل السلمية، أو، إذا لزم الأمر، عن طريق تدخل الأمم المتحدة بالقوة المسلحة.

وكما هو الحال بالنسبة لأية مؤسسة بشرية، كان سجل الأمم المتحدة في هذا الصدد سجلا مختلطا. فنجد أن الأمم المتحدة كانت فعالة في حفظ السلم في الحالات التي لجأ فيها كل من أطراف النزاع والدول الكبرى ذات الشأن - أو أجبروا على اللجوء - إلى المجتمع الدولي للفصل بين القوات المتصارعة والسماح بفترة راحة من الحرب. شهدنا ذلك في أماكن مثل قبرص وأنغولا وموزامبيق وليبيريا ومناطق معينة من الشرق الأوسط منها لبنان.

وفي السنوات الأخيرة، تحقق نجاح لا مثيل له في الجزء الذي أُنتمى إليه من عالمنا. ففي كمبوديا، بتصميم المجتمع الدولي والأطراف الكمبودية ذاتها، لم تتول الأمم المتحدة فحسب إنفاذ السلم، بل تولت أيضا إدارة عملية الانتقال إلى عهد من السلم والمصالحة الوطنية.

المعرفة. إن كفاءتكم وخبرتكم تكفلان ولاشك نجاح أعمالنا. ونود أيضا أن نهني جميع أعضاء المكتب.

سأكون مقصرا إن لم أعبر عن تقدير وفدي العظيم للأسلوب الذي ترأس به سلفكم اللامع الدورة الثامنة والأربعين.

ونتقدم بأطيب أمنياتنا وبتأييدنا للأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي، لالتزامه وجهوده الدؤوبة من أجل النهوض بالسلم واحترام حقوق الانسان.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد اشارة حارة بشعب جنوب افريقيا على نضجه السياسي الذي، بالاضافة الى مساعدة المجتمع الدولي، مكن من القضاء على الفصل العنصري واحلال الديمقراطية في ذلك البلد. وبقدر كبير من السرور والفرح الحقيقي أهني، نيابة عن زائير حكومة وشعبا، جمهورية جنوب افريقيا الجديدة الديمقراطية والمتعددة الأعراق على عودتها إلى الأمم المتحدة.

وأخيرا، أود أن أهني الزعماء السياسيين لدولة اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وكذلك، جميع الذين قاموا بالوساطة، على اسهامهم في التسوية الشاملة والدائمة للصراع في الشرق الأوسط وقضية فلسطين.

وبإيجاز، أقول ببساطة إنني حضرت ومعي ثلاث رسائل. الأولى هي تكافل الأمم في تعاون يعود بالمنفعة المتبادلة ودون استبعادات. ورسالتني الثاني هي أن حكومتني، في أفعالها، تولي أعلى أولوية للانشاء العاجل لزائير جديدة، دولة قائمة على حكم القانون حيث تكون الحريات الجوهرية وحقوق المواطنين الشاغل الرئيسي للذين يتقلدون السلطة. ورسالتني الثالثة هي الدعوة إلى التنفيذ الفعال لمفهوم الدبلوماسية الوقائية من أجل النهوض بالسلم والقضاء على الفقر في العالم.

اصطحب السيد كينغو وا دونو، رئيس وزراء الحكومة الانتقالية لجمهورية زائير، من المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): المتكلم التالي هو وزير الشؤون الخارجية للفلبين، سعادة السيد روبرتو رومولو.

وهناك أماكن أخرى تعاني من مآسٍ مماثلة، وذلك يرجع أساساً إلى أن أصحاب النفوذ داخل مختلف الجماعات والقبائل والعشائر الاثنية لم يتقبلوا حقيقة أساسية هي أنهم أخوة في الانسانية.

ولفترة طويلة دأبت الأمم المتحدة على الدفع بأن التنمية الاقتصادية - أي رفع دخل الأمة ككل - أمر حيوي للسلام والاستقرار في العالم. والأمم المتحدة محقة، بالقطع، في التأكيد على هذه الحقيقة الهامة. ففي حالات كثيرة أدى الفقر المدقع إلى اليأس والسخط النابعين من الاحساس بالظلم بسبب العيش في فقر وحرمان في عالم يزخر بالثراء والاستهلاك المفرط، ومن الاحساس بأن الشعوب لا تعوض التعويض الكافي عن استغلال الآخرين مواردها البشرية والطبيعية، وبأنه قد صار مكتوباً عليها أن تعيش في عجز مزمن عن سداد ديون، لا طاقة لها بها، للدائنين الأجانب.

ومن حسن الحظ أن أمماً نامية كثيرة - والفلبين تفخر بأن تكون واحدة منها - اتخذت قرارات سياسية صعبة، واعتمدت سياسات اقتصادية مؤاتية للنمو الاقتصادي الدينامي والمستمر.

هذه إذن أوقات ميمونة للنمو الاقتصادي، على الأقل بالنسبة للبلدان التي بوسعها الاستفادة من قيام نظام أكثر تحراً للتجارة الدولية. ومع ذلك، وكما أدركت بلدان كثيرة والأمم المتحدة ذاتها، فإن التنمية الاقتصادية في حد ذاتها لا تكفي. ورفع الدخل الكلي للأمة لا يكفي. فزيادة الناتج القومي الاجمالي لا تعني بالضرورة حياة أفضل للمواطن الفرد. والاقتصاد الأكبر لا يشع في حد ذاته طموح الفرد، كإنسان، في بلوغ مراده.

والواقع أن النمو الاقتصادي لا يمكن استدامته لفترة طويلة ما لم يكن للمواطن الفرد والمجتمع المحلي الواحد، مصلحة في هذا النمو، وما لم تتم تعبئة جهود الجميع ويتم تمكينهم من المشاركة بدور نشط في عملية التنمية. والنمو الاقتصادي لا يكون له مغزى بالنسبة للفرد الذي لا ينعم بفوائده أو الذي يتسبب هذا النمو في تدمير مجتمعه المحلي. والتنمية ليست أكثر من كلمة جوفاء تردد على مسامع الأشخاص المحرومين من حقوقهم الفردية وحررياتهم. ولن يستطيع مجتمع أن يجد في النمو غايته المنشودة إن لم يتحقق

وكان التصدي لقضايا الحرب والسلام يستأثر بالجزء الأعظم من اهتمام وانشغال الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. إلا أن آباءنا المؤسسين كانوا يدركون منذ البداية أنه لا يكفي إخماد الأزمات والتدخل في الصراعات، وأن جذور الحرب والسلام تكمن في ظروف الانسان وفي عقله. وهنا إذن، في هذه الجذور، يجب على البشرية أن تعالج مسائل السلم والحرب.

وعندما ننظر وراءنا إلى نصف القرن المنصرم، نرى بوضوح غير عادي أن الانتصارات الدائمة التي حققها المجتمع الدولي لم تكن نتيجة الفرض من قوة خارجية، وإنما بمعالجة وحسم أعمق شواغل الأمم والشعوب المعنية. وفي السنة الماضية تحقق انتصاران من هذا النوع، جاءا كتوأماً من الشهب ليضيئا تاريخ المجتمع الانساني ويؤكدان بقوة، مرة أخرى، هذه الحقيقة الأساسية. هذان الانجازان المظفران قد تحققا، على وجه التحديد، في المنطقتين اللتين انشغلت بهما الأمم المتحدة أعمق الانشغال أثناء الجزء الأعظم من وجودها - جنوب افريقيا والشرق الأوسط.

ففي جنوب افريقيا، تحقق السلام والمصالحة الوطنية في نظام ديمقراطي بزغ منتصراً بعد عقود من كفاح قادته الأمم المتحدة ضد الفصل العنصري من أجل كرامة الانسان والمساواة العنصرية وحكم الأغلبية والتعددية السياسية. ولم يحدث هذا إلا بعد أن اعترفت معظم القوى السياسية في البلد بهذه القيم العالمية، باعتبارها أمراً أساسياً لبقاء أمة جنوب افريقيا.

وفي الشرق الأوسط، جاءت الانطلاقة المثيرة التي تعاونت اسرائيل مع منظمة التحرير الفلسطينية لتحقيقها، لتفتح أبواب الأمل في وضع نهاية للصراع العربي - الاسرائيلي. وقد تحقق ذلك بفضل الاصرار العنيد من جانب المجتمع الدولي - أساساً من خلال الأمم المتحدة - على حق الشعب الفلسطيني في أن يحكم نفسه، وعلى حق كل دول المنطقة في الوجود الآمن داخل حدود معترف بها دولياً. وقد حدث ذلك، أخيراً، لأن قادة اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية وغيرهم من القادة العرب أدركوا الطبيعة الأساسية لهذه الحقوق.

ومن المحزن أن صراعات وحشية ما زالت تحصد الأرواح في البوسنة والهرسك، وفي الصومال ورواندا.

مشاركاً فيها ولأننا نسلّم بأن الشعب هو أعظم مورد حيوي للاقتصاد.

ومن ثم فإننا ندافع بغيرة عن الحقوق والحريات الأساسية للفرد الفلسطيني. ويشمل ذلك إيلاءنا الأهمية لتعليم حقوق الإنسان للجميع، بما في ذلك القوات المسلحة والشرطة، وتلك مهمة كلّفنا بها بنص صريح فريد في دستورنا.

وإننا نقوم بتوسيع قدرات شعبنا ومجتمعاته، ولا سيما المجموعات الأكثر ضعفاً. وقد كرّسنا اهتماماً وموارد لاحتياجات المرأة، ومنها المرأة العاملة، والأطفال، ولا سيما الأطفال الفقراء. وقد قمنا بحماية حقوق وثقافة أقلّياتنا العرقية. وقد خصصنا موارد كبيرة للصحة والتعليم لتنمية طاقات شعبنا باعتباره أكبر رصيد لنا.

وإننا في الفلبين نعتقد أن هذا النهج المتزامن والمتوازن في معالجة قضايا السلم والتنمية ونوعية حياة الفرد ينبغي تطبيقه في المجتمع الدولي بالإضافة إلى تطبيقه داخل الأمم، أي في الأسرة الإنسانية كلها بالإضافة إلى المجتمعات الوطنية.

ويعتبر توسيع الاقتصاد العالمي أمراً هاماً للسلم في العالم ولتقدم الأمم، ولكن هذا ليس كافياً. ينبغي أن يشارك كل بلد في هذا التوسع وأن يكون له نصيب أكبر فيه.

وحتى هذا ليس كافياً. ينبغي أن يمضي المجتمع الدولي شوطاً أبعد من الدول فيما يبشر به. ينبغي أن يكرس اهتماماً أكبر لرعاية الناس واحترامهم وللاعترااف بالمساواة الأصلية لجميع البشر - بصرف النظر عن الجنس، أو السن، أو العرق، أو الدين، أو اللغة، أو الثقافة، أو القومية.

ينبغي أن نتذكر جميعاً أن مصادر الصراع لا تقتصر على المنازعة على الأراضي أو الموارد. وكما نعرف جميعاً تمام المعرفة، إنها تشب أيضاً - ويبدو أن هذا يحدث الآن على نحو متزايد - من التعصب حيال معتقدات وثقافات الآخرين، ومن المعاملة دون الإنسانية للأشخاص القادمين من بلدان أخرى.

بها أمر، بل الواقع أن عملية التنمية ذاتها ستتوق بشدة، إن لم يتحقق هذا الأمر، ألا وهو توفير الرعاية الكافية للمجموعات الضعيفة: للنساء، والأطفال، والأقليات الإثنية، والمعوقين، وعديمي المأوى. ولا يمكن استدامة التنمية ما لم تصان من أجل الأجيال المقبلة خصائص البيئة الطبيعية التي نعيش على خيراتها.

إن الاهتمام بالمواطنين كبشر، وبمجتمعهم المحلي ومجتمعهم الأكبر، شيء لا يمكن إرجاؤه، فهو لا يمكن أن ينتظر تحقيق السلام الشامل، أو بلوغ مستوى معين من التنمية. وكل هذه الأمور - السلام والتنمية ونوعية المجتمع والحياة الإنسانية - يجب أن تمضي يدا بيد وفي آن واحد.

وقد تعلمنا هذا الدرس في الفلبين بعد تجارب مريرة، ونحن الآن نطبقه بأمانة. لقد حققنا السلام والمصالحة الوطنية من خلال عملية سلام انطوت على مناقشات مخصصة مع العناصر المنشقة وعلى منحهم عفواً عاماً. ومنحنا الأقليات الإثنية، وبالذات الطائفة المسلمة، درجة كبيرة من الاستقلالية والحكم الذاتي، وقد نقلنا سلطات ومسؤوليات وموارد كبيرة إلى الحكومات والمجتمعات المحلية، واستعدنا نظام التعددية الديمقراطية الذي عن طريقه يمكن للناس ومجموعاتهم أن يحسموا شكاواهم بالأخذ والرد ويعززوا مصالحهم في سلام وبلطف وكياسة.

وفي الوقت ذاته تابعنا تنفيذ برنامج هادف للتنمية الاقتصادية وذلك بتحرير الظروف التي تحكم التجارة والاستثمارات والمعاملات المصرفية والمالية، وبخصخصة المشروعات الحكومية. ووفرنّا تسهيلات البنية الأساسية والحوافز السخية للمستثمرين المحليين والأجانب. كل هذا، إلى جانب تحقيق الاستقرار السياسي قد أعادنا إلى طريق الانتعاش الاقتصادي والنمو المستدام.

وبالمثل، لقد اعتمدنا جدول أعمال اجتماعياً من خلال توافق الآراء الوطني الواسع النطاق. وقد سعينا، وفقاً لجدول الأعمال هذا إلى تحسين نوعية الحياة لشعبنا، ليس فحسب لأن هذا التحسين يعتبر حقاً ثابتاً له، وليس فحسب لأن الغرض النهائي للتنمية، في رأينا، هو رفاه الفرد ومجتمعهم، ولكن أيضاً لأننا نعرف أن أفضل طريق لدفع التنمية الاقتصادية هو جعل الشعب

وإنني أؤكد من جديد الدعوة إلى عقد مؤتمر عالمي بشأن الهجرة الدولية والتنمية، وهي دعوة أيدتها وفود كثيرة في المؤتمر الدولي الأخير المعني بالسكان والتنمية في القاهرة.

لقد خلقت الكوارث الطبيعية، والكوارث التي من صنع الإنسان، تدفقات واسعة النطاق من اللاجئين في أنحاء شتى من العالم. ولئن كان من اللازم مراعاة الفارق الواضح بين اللاجئين وأولئك الذين يهاجرون لأسباب اقتصادية بحتة فإن من المحتم إعطاء اللاجئين الحقيقيين كل الحماية التي تنص عليها جميع الاتفاقيات الدولية.

إن الأطفال بطبيعتهم يستحقون حماية ورعاية إنسانية. وهذا أمر واجب بدرجة أكبر في حالة أطفال الشوارع، والأطفال الذين يكرهون على إدمان المخدرات، وأطفال اللاجئين والأطفال في مناطق الصراع المسلح أو الكوارث الطبيعية. وينبغي أن تضمن المجتمعات الوطنية والمجتمع الدولي أن هؤلاء الأطفال يزودون بالغذاء الكافي، والرعاية الطبية، والمأوى، والتعليم. وقد نحتاج إلى وضع اتفاقية تتناول بيع الأطفال، ودعارة الأطفال واستغلال الأطفال في إعداد المواد الإباحية والاتجار البشع بأجزاء من أجسام الأطفال.

إن حقوق المرأة وتعليمها وإسماع صوتها في شتى أنحاء العالم، أمور تكتسي أهمية خاصة بالنسبة للأمم المتحدة والعالم، لأنها ترتبط ببعض من أهم مشاغل الإنسانية - أي صحة وتعليم الأطفال، وتقدم الاقتصاد، والحفاظ على البيئة، وتنظيم عدد سكان البلد الواحد والعالم كله.

ونحن في الفلبين نتطلع إلى المؤتمر الرابع المعني بالمرأة، ونطالب بأن يتضمن برنامج عمله تدابير لحماية المرأة والنهوض بحقوقها، ولا سيما المرأة التي توجد في مواقف بالغة الضعف، بما في ذلك المرأة العاملة المهاجرة، والمرأة اللاجئة، والمرأة المنتمية إلى أقلية من الأقليات. وإننا نطالب أيضا مؤتمر الأمم المتحدة التاسع المعني بمنع الجريمة ومعاملة المجرمين باتخاذ خطوات لجعل العنف القائم على أساس نوع الجنس جريمة، ولا سيما العنف ضد النساء العاملات المهاجرات، وضحايا الاتجار بالنساء.

لقد أحرزت الإنسانية تقدما في إعلاء الحقيقة الناطقة بأن هناك أشياء معينة تتجاوز الحدود الوطنية وتعتبر ميراثا مشتركا، وشاغلا مشتركا ومسؤولية مشتركة، لجميع الأمم وللإنسانية جمعاء. ومن بين هذه الأمور البيئة والمحيطات ومواردها.

وهناك شيء آخر يتجاوز الحدود الوطنية ويتطلب مسؤولية عالمية، شيء أعظم قيمة حتى من البيئة والمحيطات. وإنني أتكلم عن أضعف المجموعات الإنسانية. إنني أتكلم بالتحديد عن العمال المهاجرين، واللاجئين، والأطفال، والمسنين والمعوقين، والمشاكل الخاصة لنساء العالم.

إن هجرة العمال عبر الوطنية قد أصبحت ظاهرة متزايدة الوضوح في الحياة الدولية في عصرنا هذا. وهذا نتيجة لحالة العرض والطلب على العمال. فبهاجرة هؤلاء يتحقق التوازن بين العرض والطلب. إلا أن العمال المهاجرين ليسوا مجرد سلعة يصح الاتجار بها في السوق الدولية. فإن لهم نفس الكرامة والحقوق التي يتمتع بها أي فرد منا في هذه القاعة. وعلاوة على ذلك، إنهم يقدمون إسهاما حيويا إلى اقتصادات ومجتمعات البلدان التي يعيشون ويعملون فيها.

ومع ذلك، فإن الكثير من البلدان، بما فيها البلدان النامية، تعامل العمال المهاجرين كما لو كانوا أقل من البشر. وفي أفضل الحالات يترك هؤلاء العمال دون حماية من جانب القانون الذي يحكم العمل والاستخدام. ولا يصح أن يسكت المجتمع الدولي، والأمم المتحدة على استمرار استغلال هؤلاء الأعضاء الضعفاء الذين لهم قيمتهم في الأسرة الإنسانية.

وإننا نحث الدول الأعضاء على التصديق أو الانضمام إلى الاتفاقية الدولية الخاصة بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، كتعبير عن اعترافها بانتماء هؤلاء العمال وأسرهم إلى الجنس البشري الواحد الذي تنتمي هي إليه.

وقد يصح أن يشكل الأمين العام فريقا لتقديم توصيات إلى الجمعية في دورتها المقبلة بشأن تحسين تنسيق مختلف جهود الأمم المتحدة لصالح العمال المهاجرين. وإنني أطلب المفوض السامي لحقوق الإنسان بأن يدرج حقوق العمال المهاجرين ضمن اهتماماته الأولى.

وفي ضوء ذلك، وبسبب تزايد عدد عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم وتعقدها، لا بد لنا، نحن في الأمم المتحدة، أن نتفق على مجموعة من المبادئ التوجيهية لإنشاء هذه العمليات وتنفيذها. وهذه المجموعة من المبادئ التوجيهية ليس من شأنها أن تسهم في فعالية عمليات حفظ السلم فحسب، بل أيضا في توسيع دائرة المساندة النشطة لها. إن مسؤولية صون السلم والأمن الدوليين مسؤولية جماعية. ولا بد للأمم المتحدة أن تكفل الطابع الدولي لجميع عمليات حفظ السلم إذا كانت تريد الحفاظ على مصداقيتها.

وبهذه الروح نتطرق إلى المسألة المطروحة كثيرا، مسألة إصلاح مجلس الأمن. إن من المفارقات أن يبقى مجلس الأمن، وسط الانتشار السريع للديمقراطية في صفوف الأمم في السنوات الأخيرة وازدياد عضوية الأمم المتحدة، مفتقدا للصيغة التمثيلية في حجمه وفي التوزيع الجغرافي لعضويته، وللمنحى الديمقراطي في عملية صنع قراراته وأساليبه عمله.

ومع أنه لا بد لتكوين مجلس الأمن وأساليبه عمله أن يكونا معبرين عن حقائق القوة السياسية والاقتصادية، فمن الواضح أنه لا بد لنا أن نتدارك الاختلال الحالي في تكوينه، وأن نزيد من مشاركة الأعضاء عموما وهيئات الأمم المتحدة الأخرى في صنع قراراته، إذا أردنا أن نعزز من فعاليته ومسؤوليته. ويترتب على ذلك توسيع عضوية المجلس فضلا عن إصلاح أساليبه واجراءاته.

وعلى وجه الخصوص، نعتقد أن عضوية المجلس ينبغي أن تكون أكثر توازنا من ناحيتي التوزيع الجغرافي والتمثيل الأوسع للبلدان النامية. وفي الوقت ذاته، يتعين على مجلس الأمن أن يحسن شفافية أساليبه عمله وعمليات صنع قراراته، وهذا بدوره سيعزز علاقة العمل بينه وبين مجموع الأعضاء والهيئات الرئيسية الأخرى في الأمم المتحدة، وعلى الأخص الجمعية العامة. ونحن نتطلع إلى توصل الفريق العامل التابع للجمعية العامة، الذي يعالج مسألة توسيع عضوية مجلس الأمن والمسائل الأخرى المتصلة بذلك، إلى قرار في وقت مبكر يكون محققا لهذه الأهمية.

ويتعين على الأمم المتحدة من جانبها أن تجدد حيويتها ليكون بمقدورها القيام بوظائفها وتحمل

وإن التأكيد على ضرورة تأمين رفاه هذه المجموعات الضعيفة يعتبر قضية في صميم حقوق الإنسان، قضية تحقيق الاحترام لجميع الناس ولحقوقهم، قضية المساواة الأصلية بين البشر. وقد اعتمدت الأمم المتحدة صكوكا دولية عديدة بشأن حقوق الإنسان بدءا بالإعلان العالمي. والفلبين طرف في ٢١ من هذه الصكوك.

وينبغي أن تجدد الأمم المتحدة التزامها بتعزيز الامتثال لهذه العهود الرسمية، وذلك دوما مع احترام سيادة الدول. وبما أن مفهوم الحقوق الأصلية للإنسان والمساواة بين البشر إنما يكمن في عقول الناس، فإن جهود الأمم المتحدة في هذا السياق ينبغي أن تبدأ بالتعليم. وكما ينص دستورنا فإن تعليم حقوق الإنسان يعتبر في حد ذاته حقا من حقوق الإنسان.

ويؤكد وفد بلادي من جديد تأييده الكامل لاقتراح قدم في السنة الماضية لإعلان عقد الأمم المتحدة للثقيف في مجال حقوق الإنسان. وفي الوقت ذاته، يجب تعزيز آلية حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، وخاصة المنصب الجديد للمفوض السامي لحقوق الإنسان ومركز حقوق الإنسان.

وينبغي ألا تغيب عن بالنا، حتى ونحن نعيد تركيز اهتمامنا على الحاجات الإنسانية الأساسية، الأهمية المستمرة، بل والمتزايدة، لوظيفة حفظ السلم المدرجة في ولاية الأمم المتحدة. ومع ذلك، يجب علينا أن نعمل على ألا تؤدي هذه الوظيفة إلى تحويل الموارد عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وألا تستعملها الدول الكبرى لمجرد تحقيق خططها الخاصة، وأن يجري تنفيذها بطريقة شفافة وديمقراطية.

وتؤيد الفلبين تأييدا كاملا اتباع نهج إزاء السلم والأمن الدوليين يستند إلى تحقيق علاقات ودية فيما بين الشعوب ذات الخلفيات السياسية والثقافية والإثنية والدينية المختلفة، واحترام القانون الدولي، والتسوية السلمية للمنازعات. ونحن نعتقد أن صون السلم والأمن الدوليين ينبغي ألا يستند أساسا إلى استعمال، أو التهديد باستعمال، الجزاءات والقوة المسلحة أو التدابير القسرية الأخرى. فلا ينبغي لعمليات حفظ السلم، على الرغم من أهميتها، أن تحل محل التسوية السلمية للمنازعات.

السيد النعيمي (الإمارات العربية المتحدة): يسعدني باسم وفد دولة الإمارات العربية المتحدة أن أتقدم إلي سعادة السيد إيسي بالتهنئة على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين، الذي جاء بمثابة اعتراف واضح من قبل المجتمع الدولي بحكمته ومهارته الدبلوماسية وتقديرًا لبلده كوت ديفوار. كما نود أن نسجل تقديرنا لسلفه سعادة السفير إنسانالي على جهوده وكفاءته في توجيه مداورات أعمال الدورة المنصرمة. ونحیی في هذا الصدد معالي الأمين العام الدكتور بطرس بطرس غالي على جهوده التي يبذلها من أجل تطوير عمل وفعالية المنظمة لمواجهة متغيرات وتحديات عالمنا المعاصر.

ويسرني في هذه المناسبة أن أعرب عن الترحيب بعودة جنوب إفريقيا إلى الأسرة الدولية، ونحن على قناعة تامة بأن عودتها ستساهم بشكل فعال في تعزيز عمل المنظمة.

لقد أدت نهاية الحرب الباردة إلى خلق مناخ جديد في العلاقات الدولية، إذ برزت آفاق أفضل لإحراز تقدم ملموس صوب إيجاد حلول للعديد من المشاكل العالمية. إن هذه الاتجاهات والتطورات المشجعة تتيح فرصاً لم يسبق لها مثيل للتعاون الدولي من أجل السلم والأمن والاستقرار والتنمية المستدامة. وفي نفس الوقت، ينبغي أيضاً أن ندرك الحقائق الجديدة التي برزت مؤخراً على مسرح الأحداث العالمية، حيث أن الحروب "المحلية" والصراعات الإقليمية أخذت تتفاقم في العديد من المناطق، فسببت تهديداً بالغاً للسلم والأمن الإقليمي والدولي، كما أدت نتائجها إلى ظهور حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والتنموي، وبروز مظاهر جديدة من العنصرية والنزعة القومية والتعصب الديني وأعمال العنف والإرهاب بجميع أشكاله. ذلك فضلاً عن أن كل هذه العوامل والحالات مجتمعة من شأنها أن تعيق بناء عالم أفضل تتطلع إليه البشرية يتسم بالسلم والتعايش والتسامح والازدهار والرفاهية.

وفي هذا السياق، نؤكد من جديد بأن مهام الأمم المتحدة ودورها في حسم الصراعات وبناء السلم ومنع النزاعات الإقليمية ليست مهام سهلة لأن عالم اليوم ومشاكله غير عالم الأمس. ومن ثم ينبغي تعزيز كل الجهود لدعم "خطة للسلم" التي اقترحتها الأمين العام وتحويلها إلى واقع ملموس، ولا سيما التدابير المتعلقة

مسؤولياتها المنصوص عليها في الميثاق، بما فيها تلك المتصلة بصون السلم والأمن الدوليين، والتي يجب أن تؤكد في صدها دورها باعتبارها الجهاز الرئيسي الوحيد الذي تتوفر فيه العضوية العالمية. وقد اعتمدت الجمعية العامة في السنتين الماضيتين قرارين بهذا الشأن. فلنبداً بتنفيذ أحكامهما الرئيسية.

إن تنشيط الأمم المتحدة أمر تقتضيه الظروف والتحديات الجديدة لعالم اليوم الدينامي. دعونا، على الأقل، نبذل قصارى جهدنا لإعلاء وتوطيد مبدأ العالمية في منظمنا.

ومن أجل تنشيط الأمم المتحدة يكتسي وجود الإدارة الفعالة للمنظمة أهمية قصوى. ويرحب وفد الفلبين بإنشاء الجمعية العامة لمكتب خدمات الإشراف الداخلي. ومع ذلك، نقترح أن ننظر الجمعية في إمكانية إنشاء فريق استشاري مستقل للإشراف على عمل هذا المكتب وتلقي تقاريره. وهذا من شأنه أن يوفر الضوابط والموازات الضرورية للغاية في منظمة كبيرة مثل الأمم المتحدة.

ومع اقتراب العيد الخمسيني للأمم المتحدة، يتعين علينا الحفاظ على التوازن فيما بين الشواغل الرئيسية للمنظمة - أي صون السلم والأمن، والنهوض بالتقدم الاقتصادي، وتعزيز التنمية الاجتماعية.

ونظراً لأن الأمم المتحدة قد تخلفت في معالجة شاغليها الأولين، أقترح أن نولي الآن اهتماماً أكبر، للشاغل الرئيسي الثالث لمنظمنا وأن نتوجه بجهودنا صوبه، وأعني بذلك العنصر الاجتماعي المتمثل في الحاجات الأساسية للمجتمع الإنساني وللإنسان الفرد.

وإذ نقرب من هذا المَعْلَم الهام في تاريخ منظمنا، يليق بنا تماماً أن نركز عمل الأمم المتحدة على الفرد الإنساني وعلى المجتمع الذي تشكل مصلحته ورفاهيته في نهاية المطاف السبب الأسمى لوجود الأمم المتحدة والهدف النهائي لأعمالها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية الإمارات العربية المتحدة، السيد راشد عبد الله النعيمي.

مفاوضات جادة ومباشرة لإنهاء الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث. فلم يكن توجهنا هذا نابعا من طبيعة العلاقات التقليدية والتاريخية بين البلدين، وظروف المرحلة الدولية الراهنة في معالجة قضايا الأمن والسلم الدوليين فحسب، بل كان منسجما مع أسس ومبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية السمحاء، وقواعد الميثاق والقانون الدولي.

ونظرا لعدم استجابة إيران لهذه المساعي والمبادرات بشأن مسألة الجزر الإماراتية الثلاث، فقد أعلنت حكومة بلادي عن استعدادها التام للاحتكام الى محكمة العدل الدولية باعتبارها الجهاز المنوط بتسوية النزاعات بين الدول، وعن تعهدنا بقبول كافة النتائج التي قد يسفر عنها حكم المحكمة الدولية باعتباره حكما قائما على الحجج والأسانيد القانونية.

لقد لاقت هذه المبادرة تأييدا من قبل الدول الشقيقة في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والدول العربية، والصديقة. وفي هذا الصدد، نأمل من المجتمع الدولي دعم هذه المبادرة السلمية المستندة الى الشرعية الدولية.

كذلك فإن دولة الإمارات العربية المتحدة تأمل من جمهورية ايران الإسلامية أن تشاطرنا هذه الرغبة المخلصة والصادقة وأن تستجيب لمبادرتها الجادة، ولا سيما أن الحكومة الإيرانية كانت قد لجأت الى المحكمة الدولية وقبلت أحكامها في قضايا نزاع أخرى تم الفصل فيها لصالح ايران. وإننا على ثقة بأن هذه المبادرة سوف تساعد على تحقيق مناخ الاستقرار والأمن في المنطقة، وتعزز التعايش السلمي والاحترام المتبادل بين دولها لتمكين من تسخير طاقاتها ومواردها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، التي هي في أمس الحاجة اليها بعد سنوات من الحروب والنزاعات المسلحة.

لقد مضى ما يقارب من أربع سنوات على تحرير دولة الكويت الشقيقة، وما زال النظام العراقي يمارس سياساته الانتقائية في تنفيذه لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، غير عابئ بالنتائج الخطيرة المترتبة عليها، ذلك فضلا عن اتباعه أسلوب التسويف والمماطلة بدلا من تعاونه من أجل اطلاق سراح مئات الأسرى والمحتجزين من الكويتيين ورعايا الدول الأخرى.

بتعزيز التعاون والمشاركة والتنسيق بين المنظمات الاقليمية والأمم المتحدة، وفقا لأحكام الميثاق ومبادئ القانون الدولي وقواعده. ونخص بالذكر هنا المنظمات المرتبطة بمنطقة، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الاسلامي، نظرا لما يتوفر لها من معرفة ودراية شاملة في شؤون المنطقة وطبيعتها.

في ظل الأوضاع الدولية الراهنة أصبح من الأهمية إعادة النظر في عملية إصلاح هيكل الأمم المتحدة، وبالأخص مجلس الأمن والجمعية العامة، وفقا لأحكام الميثاق، لتستجيب وتتواءم مهامها مع طبيعة الوضع الدولي السائد، فمسؤوليات مجلس الأمن قد تعاظمت على نحو هائل في غضون السنوات القليلة الماضية، الأمر الذي يتطلب قدرا أكبر من المشاركة من جانب جميع الدول الأعضاء، مع ضرورة مراعاة معايير التوزيع الجغرافي والاقليمي المنصف والعدل للمساهمة في صون السلم والأمن الاقليمي والدولي.

لقد أثبتت تطورات الأوضاع الاقليمية والدولية على مدى السنوات الماضية أن الحلول الجذرية للنزاعات الإقليمية لا يمكن التوصل اليها إلا عبر الطرق السلمية القائمة على أسس الحوار والتفاوض بين الدول طبقا لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ وقواعد القانون الدولي.

ومن هذا المنطلق، فإن سياسة دولة الإمارات العربية المتحدة تركز على الاحترام الكامل والمتبادل لسيادة الدول واستقلالها، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، ومبادئ حسن الجوار والتعايش السلمي.

ومن هنا كانت رغبتنا الصادقة، طوال السنوات الماضية، في اجراء مفاوضات مباشرة مع الحكومة الإيرانية لاستعادة سيادتنا الكاملة على جزرنا الثلاث: طنب الكبرى، وطنب الصغرى، وأبو موسى، التي قامت ايران باحتلالها عسكريا عام ١٩٧١، وهو ما نعتبره عملا غير مشروع ومخالفا لميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي.

لقد عبرت بلادي من على هذا المنبر، وفي مناسبات عديدة، عن استعدادها التام لتسوية هذا النزاع بالطرق السلمية، ومن هنا جاءت مبادرة دولة الإمارات العربية المتحدة الداعية الى الدخول في

توزيع مواد الإغاثة لمنكوبي هذا البلد الشقيق، وقد قمنا بتقديم المساعدات الانسانية الى جانب مشاركتنا في عملية الأمم المتحدة في الصومال. ونرى بأن الجهود الدولية للإغاثة لا يمكن أن تكفل بالنجاح في ظل تفاقم الوضع الداخلي، وبالتالي فإن المسؤولية تقع، بالدرجة الأولى، على كاهل القادة الصوماليين أنفسهم، وعلى مدى جدية استجابتهم لوساطات التسوية السياسية والمصالحة الوطنية، التي بدونها لا يمكن انقاذ بلادهم وإعادة إعمارها وتأهيل سكانها، تمهيدا لعودتها عضوا فعالا في المجتمع الدولي.

إن بلادي تشعر بقلق بالغ إزاء الحالة في جمهورية البوسنة والهرسك، خاصة في ظل ظروف تتواصل فيها الانتهاكات لسيادتها ولحقوق الانسان بها، ولا سيما المسلمين منهم، فالحقائق مازالت تشير الى أن القوات الصربية البوسنية ومن يدعمونها، لم يكفوا يوما قط عن ممارسة أعمالهم العدوانية، وارتكاب المزيد من جرائم التطهير العرقي والإبادة، بل تبادوا في تحديدهم للإرادة الدولية عندما استهدفوا أفراد بعثة الأمم المتحدة. وكل هذه الاجراءات الصربية ترمي لانتزاع مكاسب توسعية اقليمية تنتهك سيادة جمهورية البوسنة والهرسك وسلامة أراضيها.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة، وإن كانت منذ نشوء هذه الأزمة، قد طالبت الأسرة الدولية باتخاذ تدابير جادة تعيد الكرامة والأمن والاستقرار لهذه الدولة، ونحن بعد مضي ما يزيد عن ٣٠ شهرا نجدد دعوتنا بقوة للمجتمع الدولي، وبالأخص مجلس الأمن، لإعادة النظر في الأساليب التي اتبعتها في معالجته لقضية البوسنة والهرسك، حيث يتعين عليه من جديد اتخاذ اجراءات أكثر حزما ضد الجانب الصربي المعتدي، وفقا للمادة ٤٢ من الفصل السابع من الميثاق، وبما يؤدي الى تحقيق تسوية تفاوضية عادلة. وفي نفس الوقت، نحن نكرر دعوتنا السابقة لاستثناء جمهورية البوسنة والهرسك من حظر الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن بقراره ٧١٣ (١٩٩١) لتمكين شعب هذه الدولة من الدفاع عن نفسه عملا بالمادة ٥١ من الميثاق.

في ظل المتغيرات المتسارعة التي طرأت على العلاقات الدولية مؤخرا عقب انتهاء فترة الحرب الباردة، يستدعي الموقف الدولي تصفية مبكرة للمشاكل التي خلفتها تلك الحقبة، وهو أمر لن يتحقق إلا

إننا في دولة الإمارات العربية المتحدة إذ نؤكد، مع شقيقائنا في مجلس التعاون الخليجي، على أهمية التمسك بوحدة وسلامة أراضي العراق، فإننا نعتبر القرارات الدولية نافذة وملزمة، وبالتالي فنحن نطالب النظام العراقي بتنفيذ التزاماته القانونية والسياسية المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بعدوانه على الكويت، وعلى وجه الخصوص قراري مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) بشأن احترام سيادة الكويت وسلامتها الاقليمية، و ٨٣٣ (١٩٩٣) الذي يقر ترسيم الحدود الدولية بين الكويت والعراق بموجب أحكام الفصل السابع من الميثاق، وهما قراران لا يمكن بدون تنفيذهما تهيئة مناخ ايجابي يحقق الأمن والسلام في المنطقة.

إن عائد السلام الذي نتج عن مناخ التعاون الدولي، في أعقاب انتهاء حقبة الحرب الباردة، بات ينمو ويتسع في تحديد ملامح ومعطيات النظام العالمي الجديد القائم على أساس التعاون الاقليمي، والذي يعد السلم واحدا من أهم شروط نجاحه. ومن هذا المنطلق بالذات كانت دولة الإمارات العربية المتحدة من الدول التي أعربت عن ترحيبها بانعقاد "مؤتمر مدريد" للسلام واجراء المفاوضات الثنائية، ومن ثم مشاركتها في المفاوضات المتعددة الأطراف.

وفي الوقت الذي اعتبرنا فيه "إعلان المبادئ" والاتفاقيات التي أعقبته في المسارين الفلسطيني والأردني، أولى الخطوات الفعلية للانفراج في مسألة الصراع العربي الاسرائيلي والقضية الفلسطينية، على أساس الشرعية الدولية المتمثلة في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وبالذات قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨)، المعنية بالانسحاب الاسرائيلي من كافة الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، بما فيها مدينة القدس الشريف والجولان السوري والجنوب اللبناني، فإننا في الوقت ذاته نؤكد على أهمية التوصل الى نتائج ايجابية بالنسبة للمسارين السوري واللبناني، استنادا الى تلك القرارات، وارتكازا على المبادئ والأسس التي تم الاتفاق عليها في مؤتمر مدريد القائم على أساس "الأرض مقابل السلام".

إن بلادي التي تعقد الآمال على نجاح مؤتمر المصالحة الوطنية في الصومال ضمن اعلان نيروبي، ما زال يقلقها تردي الأوضاع الأمنية والانسانية، وإعاقة

إن طبيعة هذه المشاكل تستدعي إعادة النظر في تشكيل وهيكل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية الدولية السائدة ضمن توجيهين، الأول يشمل وضع تدابير وآليات جديدة للتعاون بين دول الشمال والجنوب، والثاني يعتمد على إيجاد استراتيجية للتكامل الاقتصادي تلبى عناصر العجز التنموي بين دول الجنوب والجنوب، وبما يضمن إحداث تحسينات اقتصادية واجتماعية في عملية التنمية المستدامة، ويحد من هموم دول الجنوب إزاء تنفيذها لخططها التنموية الآنية والمتوسطة الأجل.

لقد بات التكامل الاقتصادي الدولي حقيقة لا بد من التعامل على ضوءها، وقد توج هذا المفهوم مؤخرا عندما استجابت غالبية دول العالم للتوقيع على إنشاء منظمة التجارة العالمية في مدينة مراكش بالمغرب الشقيق بتاريخ ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤. وهو ولا شك حدث تاريخي وزخم جديد للاقتصاد العالمي. ونأمل أن تكون هذه المنظمة الجديدة بادرة إيجابية لتحسين وتعزيز آفاق العلاقات الاقتصادية والمالية والتجارية الدولية، على أساس من العدالة والمساواة والانصاف، في سبيل إزالة حدة الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية.

إن روح التسامح والالتزام بالقيم الحضارية والانسانية النبيلة، وأهداف ومبادئ الميثاق وقواعد القانون الدولي، يجب أن تكون نبراسا لنا نحو المستقبل الذي نتطلع اليه. لذا فإننا ندعو الى اغتنام فرصة الاحتفال بالذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة لتحويلها الى خطوة تاريخية من أجل التقييم الشامل، وبناء مستقبل زاهر يسوده الاستقرار والأمن والتعايش بين دول وشعوب العالم.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٠

عبر التوجه العام نحو نزع السلاح بأشكاله سواء النووي أو أسلحة الدمار الشامل. ومن ثم فإننا نتطلع الى مؤتمر ١٩٩٥ لمراجعة واستعراض معاهدة عدم الانتشار للأسلحة النووية، آمليين أن يسفر هذا المؤتمر عن تدابير بنّاءة على الصعيدين الاقليمي والدولي، من شأنها أن توجد مناطق خالية من أسلحة الدمار الشامل بما في ذلك الأسلحة النووية، ولاسيما في منطقة الشرق الأوسط التي لازمتها الصراعات خلال حقبة طويلة من الزمن.

وعلى الرغم من مسيرة مفاوضات السلام العربية الاسرائيلية، يساورنا القلق البالغ إزاء امتلاك اسرائيل لقدرة نووية هائلة تشكل تهديدا خطيرا ومستمرا لأمن دول وشعوب المنطقة، الأمر الذي يحول دون تحقيق الأهداف الشاملة لهذه المفاوضات ويعكس تهديداته على السلام العالمي.

بينما أصبحت القضايا الاجتماعية تنصدر العلاقات الدولية، فلاتزال المسائل الاقتصادية والإنمائية للبلدان النامية تزداد تهميشا، كما أن فجوة التباين الاقتصادي بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية تتفاقم بسبب الاجراءات التي تمارسها الدول المتقدمة. فصادرات الدول النامية لاتزال تعرقلها السياسات الحمائية، وجهودها الإنمائية تهددها أعباء المديونية الخارجية، وتراجع التدفقات المالية من الدول المتقدمة النمو، فضلا عن الانخفاض المستمر في أسعار السلع الأساسية التي تعتمد عليها معظم الدول النامية، باعتبارها المصدر الرئيسي للدخل القومي، الى جانب التدهور العام في معدلات التبادل التجاري والمالي للبلدان النامية ذاتها. إن استمرار هذه المشاكل دون معالجتها، سوف يترتب عليه توترات سياسية واجتماعية، وبالتالي سيؤثر سلبا على السلم والأمن الاقليمي والدولي.